المواطنة على متصل النشاط والانسحاب فى المجتمع المصري

نيرة علوان*

الملخص

اهتمت هذه الورقة البحثية بممارسة المواطنة فى المجتمع المصري، والتي تجعلها تدور فى فلك المواطنة النشطة، أم الانسحابية وذلك فى ضوء مفاهيم متعددة كمفهوم الحقوق والواجبات والعدالة والمساواة وموقف المصريين من المواطنة القومية مقابل الكونية، وقد استخدم البحث منهج المسح الاجتماعي، وطبق من خلال عينة واسعة النطاق قوامها ١٣٨٧ مفردة، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان كأداة رئيسية، كما استخدمت أداة مساعدة، وهي دليل للمقابلة وذلك لضمان للتعددية المنهجية فى أدوات البحث وأساليب التحليل.

وقد أظهر البحث الميداني وجود أنماط من المواطنة أطلق عليها المواطنة الانسحابية، وكذلك بعض الممارسات السلبية للمواطنة تجعل ممارسات المواطنة فى المجتمع المصري تفتقر إلى كثير من أشكال الفاعلية والنشاط وتتجه صوب المنحى السلبي والانسحابى.

الكلمات الدالة:

المواطنة – المواطنة النشطة – العدالة الاجتماعية – الحقوق الاجتماعية – المواطنة القومية – المواطنة ذات التوجه العالمي – المواطنة الكونية أو العولمية

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

ملحوظة: هذا البحث تم بتمويل من مشروع دعم البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة فورد.

"Active and Withdrawal Activity in the Egyptian Society"

Abstract

This paper focused on the practice of citizenship in the Egyptian society, whether it is active citizenship, or withdrawal citizenship in the light of multiple concepts, such as rights, duties, justice, equality and the attitude of Egyptians towards national citizenship versus cosmic citizenship. The social survey approach was used in the study and applied through a broad sample of 1,387 informants. The study used the questionnaire as a key tool, and an interview as an aid tool, to ensure systematic pluralism in research tools and methods of analysis.

The field research revealed patterns of citizenship called withdrawal citizenship, as well as some negative practices of citizenship that make the practices of citizenship in the Egyptian society lack many forms of effectiveness and activity and move towards the negative and withdrawal trends.

Keywords

Citizenship – Active Citizenship – Social Justice – Social Rights –National Citizenship – Globally Oriented Citizenship –Global Citizenship

أولاً: مقدمة في مشكلة الدراسة:

إن المواطنة كممارسة تتضمن علاقات تفاعلية متعددة ترتبط بتصورات ذهنية سابقة عن مفهوم المواطنة، حيث إن للمواطنة جانبين: جانب معرفي ثقافي، وآخر سلوكي، والذي ينعكس على ممارسات الحياة اليومية للمواطنين وفي تفاعلاتهم، وقد انطلق هذا المشروع البحثي لاستكشاف شكل ممارسة المواطنة، والتفاعلات الدائرة حوله، والتي تضعها في دائرة الفاعلية والنشاط (المواطنة النشطة) أو في دائرة الخمول والسلبية (المواطنة الخاملة)، وما قد ينجلي عن هذا الفهم من الكشف عن وجود أزمة في المواطنة أم لا.

وقد انبثقت هذه المشكلة البحثية عن بحث سابق حول "مفهوم الوطن والمواطنة بين النظرية والواقع في المجتمع المصري" (علوان، نيرة، ٢٠١٥)؛ والذي خلص إلى إن مفهوم المواطنة لدى المصريين قد تركز في بوتقة الحقوق الأساسية لا الواجبات؛ وهنا قد تتشكل الأزمة في المواطنة أو في ممارسة المواطنة النشطة، عندما تفشل الدولة في حماية المواطنة الاجتماعية لفشلها في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وتحقيق المساواة والعدالة التي هي الأساس الحداثى للمواطنة، والتي أشار لها " Bryan Turner " حيث التركيز على الحقوق الإنسانية للبشر؛ وبهذا قد تفقد المواطنة إحدى الدعامات التي تستند إليها حينما تتركز في نطاق الحقوق؛ بل والحقوق المنقوصة أيضًا، والذي قد يؤدي إلى عجز الدولة عن بناء المواطنة الكاملة وبخاصة في ظل انتشار أشكال من عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية أحيانًا، فالمساواة والعدالة الاجتماعية هما جوهر المواطنة. وقد يخلق هذا الوضع فجوة بين الواقع أو الممارسة الفعلية، والجوانب التشريعية والتنظيرية، وبخاصة والدراسات السابقة أثبتت إن هناك تفاوتات واضحة بين المجتمعات في ممارسات المواطنة وبخاصة الشكل النشط منها، ولهذا كان لابد من إماطة اللثام وإلقاء بصيص من الضوء على الشكل الذي تتجلى به المواطنة فى الواقع المصري.

ومن هذا المنطلق، فقد تركزت مشكلة البحث الحالي في التعرف على ممارسة المواطنة في المجتمع المصري، والتي تجعلها تدور في فلك المواطنة النشطة أم الانسحابيه، وذلك في ضوء

مفاهيم متعددة كمفهوم الحقوق والواجبات والعدالة والمساواة وموقف المصريين من المواطنة القومية مقابل المواطنة الكونية.

وتسعي الدراسة لتحقيق هدف رئيسي ألا وهو: التعرف على الشكل الذي تتجلي به المواطنة لدى المصريين، وماهو موقع ممارسات المواطنة على متصل النشاط والانسحاب؟ في ظل واقع مجتمعي قد يحمل في طياته العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد يظهر معها إشكال انسحابيه من المواطنة تعوق الاندماج المجتمعي. ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات ألا وهي:

١) ما أشكال التفاعل وممارسة المواطنة في ضوء الحق والواجب؟

٢) ما هو انعكاس الواقع الخاص بالمجتمع المصري مع بعض ممارسات المواطنة النشطة (ممارسة اقتصادية، اجتماعية، قانونية)؟

٣) هل يتأثر التفاعل النشط للمواطن لدى المصريين بالعدالة الاجتماعية والمساواة؟

٤) أين يقف المصريون ما بين المواطنة القومية والكونية؟

ثانيا: الإجراءات المنهجية وخصائص العينة:

نتعرف هنا على الإستراتيجية البحثية، وأدوات جمع البيانات وخصائص العينة.

١) الإستراتيجية البحثية:

ركزت هذه الدراسة على إستراتيجية بحثية تقوم على جمع البيانات من خلال عينة واسعة النطاق، باستخدام طريقة المسح الاجتماعي، وقد تم سحب العينة من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كما تم التأكد من الصدق والثبات باستمارة الاستبيان بالتطبيق على ٥٠ مفردة، وتم تدريب عدد من الباحثين الميدانين للتطبيق فى المحافظات المختلفة، وقد توخت الدراسة فى التحليل هنا الأسلوب الكمي باستخدام أداه الاستبيان كأداة رئيسية، كما استخدمت أداة مساعدة لجمع بيانات تفصيلية عن عدد محدود من الحالات باستخدام دليل المقابلة، مما مكن الدراسة من استخدام أسلوب التحليل الكمي والكيفي لضمان التعددية المنهجية فى أدوات البحث وأسلوب التحليل.

جدول (١) المحافظات		
المحافظات	العينة	
	عدد	نسبة %
القاهرة	٢٣٧	١٧,٨ %
بني سويف	١٤٢	١٠,٢ %
سوهاج	٣٠٠	٢١,٦ %
الدقهلية	٤٠٠	٢٨,٨ %
القليوبية	٢٩٨	٢١,٥ %
الإجمالي	١٣٨٧	١٠٠ %

٢) أدوات جمع البيانات:

(أ) استمارة الاستبيان:

استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان كأداة رئيسية، وتنوعت محاور الاستمارة تبعاً لمحاور الدراسة: وهى

(أ-١) أشكال التفاعل وممارسة المواطنة النشطة أو الإنسحابية فى ضوء الحق والواجب.

(أ-٢) نماذج من ممارسات المواطنة فى عدة نطاقات (اقتصادية، اجتماعية، قانونية)

(أ-٣) المواطنة فى ضوء العدالة الاجتماعية

(أ-٤) المواطنة النشطة والانسحابية ما بين القومية والكونية.

(ب) دليل المقابلة: استخدم البحث دليل للمقابلة كأداة مساعدة للحصول على مادة كيفية تفصيلية، واعتمدت الدراسة على مقابلة "أربعة عشر مبحوث"، وتركزت عينة المقابلة فى القاهرة، وتم إجراء المقابلات بعد انتهاء المسح الاجتماعي للحصول على بيانات أكثر حداثة وعمق.

٣) **خصائص العينة:** تم تطبيق الاستبيان على عينة قوامها ١٣٨٧ مفردة، سحبت من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفيما يلي خصائص عينة الدراسة بالتفصيل:

وتظهر هذه الخصائص تنوع توزيع العينة بين محافظات الوجه القبلي والبحري والتنوع في التعليم والدخل والدين والفئات العمرية والريف والحضر أي "أنها عينة ممثلة بشكل كبير للمجتمع المصري.

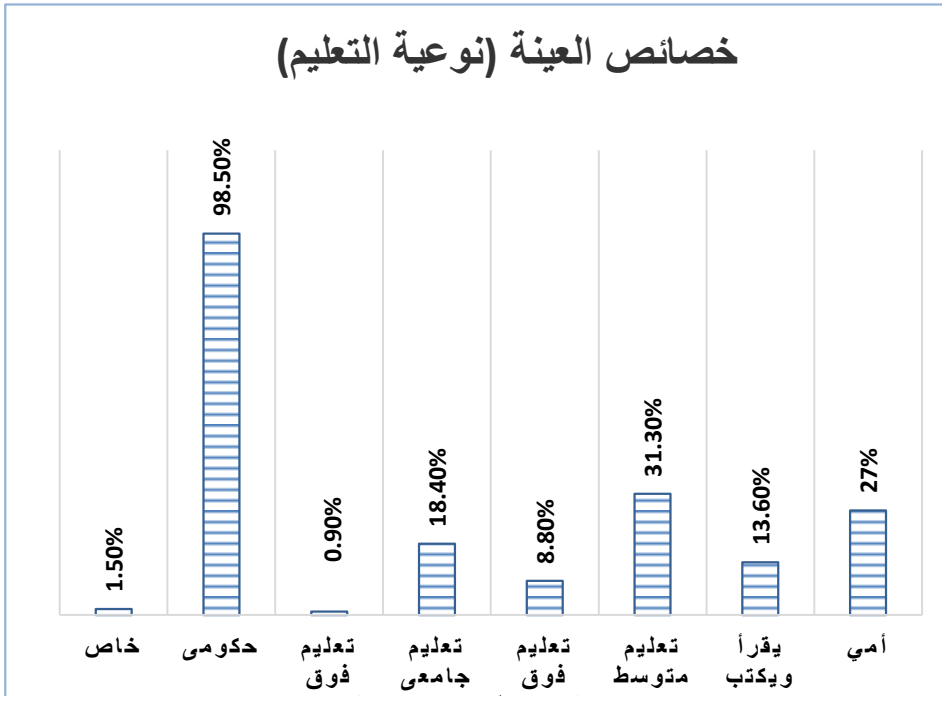

شكل (١)

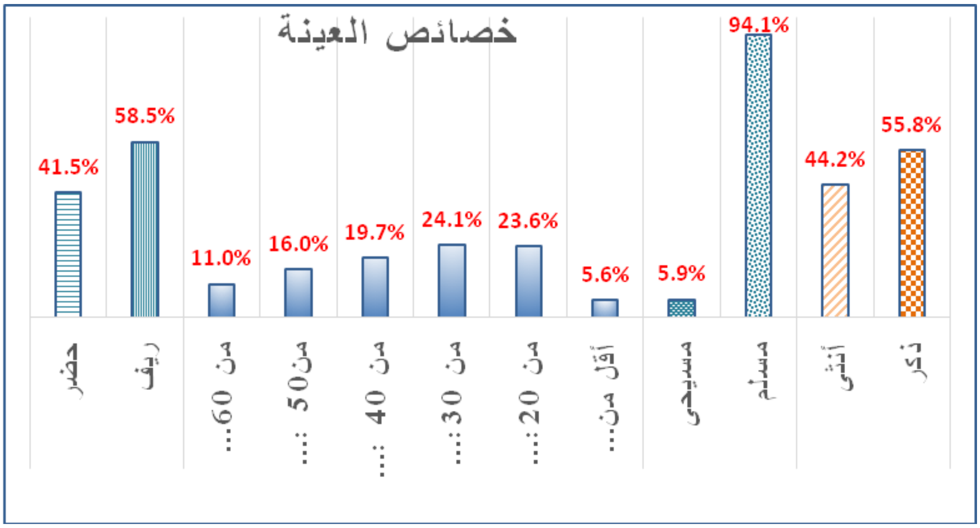

شكل (٢)

ثالثاً: الأهمية النظرية والتطبيقية:

١) **الأهمية النظرية**: إن حداثة الاهتمام الغربي بمفهوم المواطنة النشطة، انعكس على ندرة الأبحاث العربية حوله رغم أهميته المجتمعية الكبرى، ولهذا فهذه الدراسة هي محاولة لتوجيه الاهتمام إلى الدراسات المتعلقة بالمواطنة خاصة الشكل النشط منها.

٢) **الأهمية التطبيقية**: إن الأهمية النظرية لمفهوم المواطنة النشطة ترجع فى جوهرها الفعلي لأهميتها التطبيقية حيث أن المجتمع لن ينهض إلا بمواطنين فاعلين ونشطاء، وهذه الدراسة تحاول إماطة اللثام عن واقع المجتمع المصري وممارسات المواطنة الفعلية التي يمارسها أبناء الوطن وموقعها على متصل النشاط والفاعلية أو الانسحاب والتقهقر، حيث لا يمكن نجاح أي محاولات للنهوض بالوطن، أو بناء الإنسان إلا من خلال الفهم العميق للكيفية التي يتفاعل بها المواطن مع الوطن وأشكال ممارسات المواطنة وكوابحها، ومن هنا تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الورقة البحثية.

رابعاً: من المواطنة (Citizenship) **إلى المواطنة النشطة** (Active Citizenship):

إن مسألة المواطنة دارت دورة كاملة بدأت من التشكل الجنيني لمتغير المواطنة فى "دولة المدينة" الإغريقية والرومانية، ثم تابع المتغير تطوره واكتماله عبر التاريخ وبلغ قمة نضجه مع تأسيس الدولة القومية (على ليله ٢٠٠٧، ص ٧٣)، ويلاحظ أن مفهوم المواطنة مفهوم معقد له معان متعددة وهذه المعاني المتعددة تعكس استخدامات متعددة ومستويات مختلفة، وقد أشارا Kivistoو Faist (Faist and kivist:2007) لتعدد مسميات وأنواع المواطنة التي تناولها العلماء والباحثون منها:

Multi Cultural Citizenship	المواطنة متعددة الثقافات	(2009 Moreira - Delgado)
Multi Layered Citizenship	المواطنة متعددة الطبقات	(2000 – Youval – Davis)
Cyber Citizenship	المواطنة السيبرانية	(1997 – Tombini)
Environmental Citizenship	المواطنة البيئية	(2001 Jelin)
Feminist Citizenship	المواطنة النسوية	(1997 – Lister)
Flexible Citizenship	المواطنة المرنة	(1999 – Ong)
Traditional Citizenship	المواطنة التقليدية	(2004, Blomraad)
Protective citizenship	المواطنة الحامية	(2003), Singer and, Gilbertson)
world citizen ship	المواطنة العالمية	(2002, Heaten)
Global citizen ship	المواطنة العالمية	(1994, falk)
Universal citizen ship	المواطنة الكونية	(1989, Young)
Cosmopolitan Citizenship	المواطنة الكوزموبوليتانة	(1998, Linklater)
Multiple Citizenship	المواطنة المتعددة	(1995, Held)
Post national Citizenship	المواطنة ما بعد القومية	(1994, Soysal)
Transnational Citizenship	المواطنة العابرة للحدود	(2001, Johnston)
Dual citizenship	المواطنة المزدوجة	(1991, Miller)
Nested citizenship	المواطنة المتداخلة	(2000, Faint)
Cultural citizenship	المواطنة الثقافية	(1997, Stevensn)

ولا تزال القائمة مفتوحة للإضافة

وتعرف المواطنة بشكل مبسط بأنها: "علاقة الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه العلاقة من حقوق وواجبات"، وقد اتسع استخدام المفهوم بعد الرؤية

التي قدمها مارشال "Marshall" في كتابه الكلاسيكي للمواطنة والطبقة الاجتماعية عام١٩٤٩ "citizenship and socialclass" واهتمامه بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. (Scott John:2006,p26) وقد أضاف تيرنر"Bryan Turner" كثيرا لمفهوم المواطنة وحدد العناصر التي يتضمنها المفهوم ومنها:

(أ) الحقوق والواجبات الاجتماعية.

(ب) الممارسات المرتبطة بهذه الحقوق والواجبات.

(ج) القوي الاجتماعية المنتجة لهذه الممارسات.

(د) وسائل توزيع المنافع على القطاعات المختلفة في المجتمع(Turner,2000,p.3)

وتهتم الدراسة بالمواطنة على أساس تضمنها لمستويين رئيسين: المستوى الأول: مستوى الوعي والفكر، ويمكن أن نطلق عليها ثقافة المواطنة أو "المفهوم الذهني للمواطنة"، والمستوى الثاني: وهو المستوى البنائي والتطبيقي، والذي يرتبط بمجموعة الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة، وما يرتبط بها من ممارسات وسلوكيات أو المفهوم السلوكي للمواطنة، وهو المستوى الذي تهتم به الدراسة الحالية.

ويمكننا أن نحدد مفهوم المواطنة بأنه: "مجموعة من الممارسات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة والتي تعرف الفرد كعضو في الدولة، وهي نتاج مركب تاريخي من التصورات الذهنية والثقافية لدى الأفراد عن علاقتهم بالوطن والمواطنين، وما تتضمنه من حقوق وواجبات تنعكس في دوائر الحياة اليومية".

وتتضمن المواطنة على صعيديها النظري والسلوكي عدة شروط منها:

١. الإقامة المشتركة في منطقة جغرافية محددة.

٢. الإقامة في كنف دولة قومية، والانتماء لهذه الدولة. والانتماء هذا دفع البعض للتمييز بين المواطنة الفعلية"Substantive" وبين المواطنة الشكلية "Formal citizen ship" فالأولى تتصف بأنها مواطنة داخلية أصيلة، والثانية تتصف بأنها مواطنة مكتسبة (غير أصيلة).

٣. لا يمكن فهم المواطنة دون مبدأ الحقوق والواجبات، ونميز هنا بين الحقوق والواجبات المفروغ منها (الثابتة) Passive، والحقوق والواجبات الإيجابية (النشطة) active وتشير الحقوق الثابتة كما يذهب تومبسون Thompson إلى حقوق الوجود والعيش وهي حقوق مكتسبة بالمواطنة لا جدال فيها، وتناظرها واجبات مكتسبة وثابتة لا جدال فيها أيضا، أما الحقوق والواجبات (النشطة)، ففيها مزيد من الانخراط السياسي والمشاركة السياسية والاجتماعية.

٤. ينصرف مفهوم المواطنة إلى الهوية الوطنية التي تتجاوز كل ما تحتها من هويات ضيقة وكل ما فوقها من هويات واسعة،.لقد فتحت العولمة بما تحمله من تضييق للمسافات والانفتاح لقنوات الاتصال والتواصل، فتحت الطريق نحو صور جديدة من المواطنة تحت ما يطلق عليه المواطنة الكونية أو المواطنة العولمية Global Citizenship.

٥. من الطبيعي أن يتحول بعض المواطنين الذين تفرض عليهم أعمالهم إلى هذا النوع من المواطنة أن يحملوا مبادئ عالمية، وأن يتنقلوا عبر العالم بحكم عملهم وطبيعة نشاطهم.

٦. لا تستقيم المواطنة إلا في ضوء منظومة العدالة (زايد: ٢٠١٨، ص ص١١٠:١٠٦)

والشروط السابقة توضح إن المواطنة هي عملية تفاعل دينامي نشطة، الخمول وعدم الفاعلية قد لا يستقيم مع المعني الصحيح للمواطنة وهذا ما حدا بالباحثين لاستحداث مفهوم المواطنة النشطة "Active citizenship"، حيث أضيف مفهوم "النشاط" أو "Active" للمواطنة في البدء في الدراسات التي اهتمت بالتعليم، وكانت المفوضية الأوربية الأكثر اهتماما بمفهوم المواطنة النشطة ففي عام ٢٠٠٠ عرفت المواطنة النشطة بأنها: "تمكين المواطنين من أن يكون لهم أصوات مسموعة في مجتمعاتهم، ولديهم إحساس بالانتماء للمجتمعات التي يعيشون بها، وكذلك قيم الديمقراطية والمساواة وتفهم للثقافات والآراء

المختلفة".وكذلك عرفها (Hoskins) بأنها: "المشاركة في المجتمع المدني والمجتمع المحلي أو الحياة السياسية، والتي تتسم بالاحترام المتبادل وبما يتفق مع حقوق الإنسان والديمقراطية". (Hoskins, 2009, P. 470)

كما يعرفها آخرون بأنها: "العضوية النشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسئوليات والممارسة النشطة التي يشارك من خلالها الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويصبحون عناصر فاعلة في كل ما يتعلق بشئونهم الخاصة وشئون المجتمع". (محمد سرحان: ٢٠١١، ص ٥٩٠)؛ ولهذا تظهر المواطنة النشطة كمستوى من مستويات المواطنة أشار إليها "Lister" بأنها تتسم بالدينامية وتتضمن عمليات وتفاعلات تؤدي إلى مخرجات والتي تعود مرة أخرى كمدخلات جديدة لعمليات أخرى في علاقة جدلية متشابكة، والمواطنة النشطة هي مشروع جوهري لإحداث الاستدماج المجتمعي وإحداث تغيرات راديكالية كما أشارت "Moujje" حيث أكدت على إن المشروع الديمقراطي لا يكتب له النجاح بدون المواطن النشط الراديكالي الذي يتفاعل كمواطن مشارك ومتفاعل مع الشأن الجمعي العام. (Haccup Tony: 2018, p.17)، وتتطلب المواطنة النشطة المواطن النشط"Active citizen" الذي يشارك في الأنشطة السياسية ويكون مهتما بأعضاء الجماعة ويشارك بنشاط في التفاعلات العامة (زايد: ٢٠١٨، ص١١٦)

وبالقطع فإن توفر هذه الفاعلية والنشاط للمواطنة النشطة والمواطن الفعال النشط، تتطلب سياقا تتوافر به الشروط التي سبق الإشارة إليها؛ منها حقوق وواجبات متبادلة ومجموعة ممارسات مرتبطة بها، وكذلك تتطلب وجود العدالة كمبدأ اجتماعي ومجتمعي لا تستقيم المواطنة إلا في ضوئه خاصة فى ضوء أن غياب هذا السياق المحفز للفاعلية والنشاط، قد يوجه الأفراد نحو ممارسات وأفكار وتصورات تؤدى لانسحاب الأفراد من الحياة العامة لبناء عوالم وحياة خاصة، وهى نتيجة خلصت إليها إحدى الدراسات حيث أشارت إلى أن هناك قيوداً بنائية تمنع التدفق الإيجابي لرأس المال الاجتماعي، وتحيله إلى رصيد سلبي لا يؤثر ايجابياً، وينعكس ذلك على الاندماج الاجتماعي والذي يعد المؤشر الحقيقي على رأس المال

الاجتماعي وشبكه العلاقات الاجتماعية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تراجع فى الاندماج الاجتماعي وتأكل رأس المال الاجتماعي لدى الطبقة الوسطى فى المجتمع المصري وتحول نطاق نفوذها من المجال العام إلى المجال الخاص، ومن ثم التخلي عن أهداف أو الانسحاب منها، وهذا الانسحاب من العام للخاص وتحويل الأهداف، أظهر " ثقافة رافضة" لكل ما هو خارج حدود الفرد، وارتباط الرضا عن الحياة بكل ما هو شخصي، وهو ما أطلق عليه "زايد" " ثقافة الامتعاض" أو " ثقافة القنوط" والتي تعد كابحاً رئيسياً فى تطوير رأس مال اجتماعي إيجابي (زايد وآخرون: ٢٠٠٦، ص ١٩٩:١٧١) وهذه نقطة تثير إشكالية نظريه جديدة للدراسة موضع البحث هل عدم توافر رأس مال مناسب مع غياب الإحساس بالعدالة أو الأمن الاجتماعي يمكن أن يشكل قيداً بنائياً يمنع الاندماج الاجتماعي أو التدفق الإيجابي النشط ويدعو للانسحاب أو يولد أشكال مختلفة من المواطنة، أي أن تآكل رصيد المواطن من رأس المال الاجتماعي _الذي هو تراكمي وانتقالي ومتكرر (بورد يو: ٢٠١٢، ص ٩٠)_ يؤدى لبناء مواطنة انسحابيه فى ضوء ضعف الموارد والأرصدة التي يملكها الأفراد وفى ضوء وجود كوابح للاندماج الاجتماعي المدني مثل انعدام الأمن وغياب الثقة التي تعد رأس مال اجتماعي يعين الأفراد على تأسيس حياة جمعية والتعايش فى نظام جمعي واحد (أحمد زايد وآخرون ٢٠٠٦، ص ١٨٤)

وهذه هي الموضوعات التي سنكشف عنها في بحثنا الحالي لدراسة بعض ممارسات المواطنة وتفاعلها في ضوء النشاط والفاعلية أو الخمول في ضوء بعض المؤشرات التي يمكن أن نتعرف من خلالها على بعض أشكال ممارسة المواطنة، وهي مؤشرات بعضها يتمحور في المستوى الشخصي، وأخرى تنعكس على المستوى المجتمعي وما يتضمنه من كوابح للاندماج الاجتماعي النشط. ومن هنا يمكن أن نعرف المواطنة النشطة إجرائيًا بأنها((عملية تفاعل دينامى نشط، تتضمن مجموعة من الممارسات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تعرف الفرد كعضو فى دولة، ويمكن أن نستدل عليها من خلال عدد من المؤشرات هي:

١) المطالبة بالحقوق وأداء الواجبات.

٢) بعض الممارسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

٣) النشاط والانسحاب فى ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية.

٤) التفاعل مع بعض المؤثرات العالمية (المواطنة ذات التوجه العالمي).

ومن خلال هذه المؤشرات تحاول الدراسة أن تضع المواطنة على متصل النشاط أو الانسحاب، أو ما قد يظهر من أشكال أخرى للمواطنة فى المجتمع المصري. ويمكن أن نلخص القضايا النظرية التي سبق طرحها، في هذا النموذج التحليلي الذي تستخدمه الدراسة موضوع البحث ويظهر في الشكل التالي:

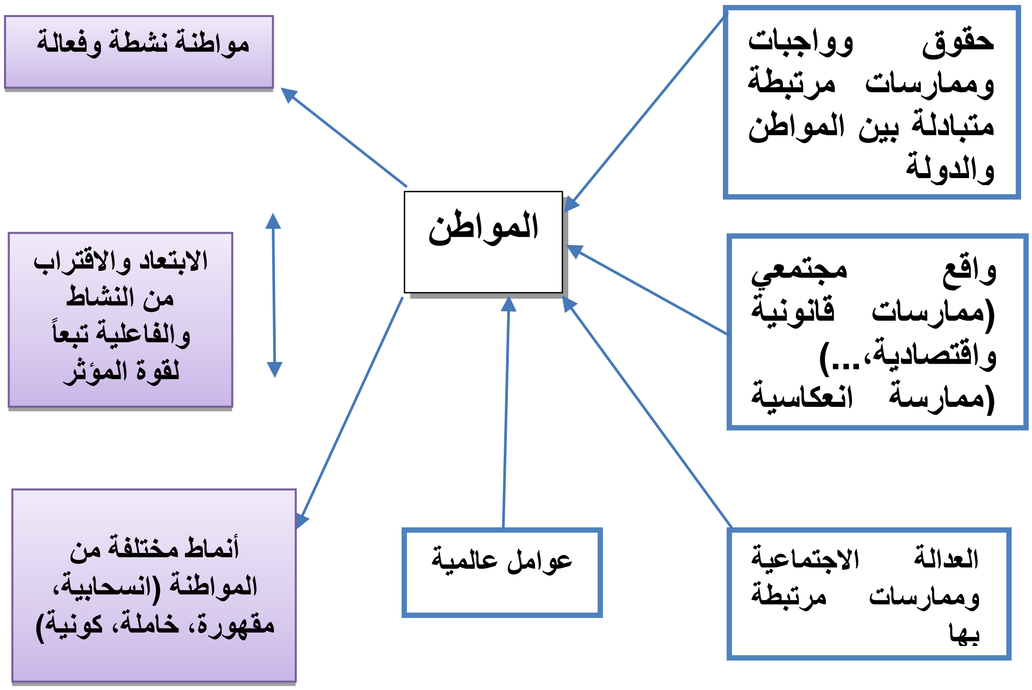

شكل (٣)

خامساً: عرض نقدي للتراث البحثي:

يعد الاهتمام بالمواطنة أمرًا حديثًا نسبيًا، إلا أنه بالرغم من هذه الحداثة، فإن التراث البحثي الذي اهتم بها زاخر، ربما كان ذلك لما تلمسه قضية المواطنة من جوانب حياتية مختلفة وما تؤثر فيه، ومؤخرا أصبح اهتمام البحث العلمي ليس فقط بالمواطنة كمفهوم أو ممارسة بل اهتم الباحثون بنوعية المواطنة ذاتها والمواطن الممارس لها، ولهذا فقد توجهت بعض البحوث العلمية لدراسة المواطنة النشطة (Active citizenship) كنمط مثالي لممارسات المواطنة، ولهذا اهتمت الورقة البحثية بالدراسات التي اهتمت بالمواطنة النشطة باعتبارها النمط المرغوب والذي يمثل الهدف الذي تصبو إليه المجتمعات وقد صنف البحث الحالي التراث الذي اهتم بالمواطنة النشطة إلى عدة محاور مختلفة تبعاً للاهتمام المشترك وسنعرض لها تباعا:

المحور الأول: المواطنة النشطة والتعليم (آليات الاستدماج):

لأن المواطنة النشطة هي النمط المثالي المرغوب في الوصول إليه فقد لوحظ الاهتمام بدراسة علاقة المواطنة النشطة بالتعليم في العديد من الدراسات، حيث أكدت العديد من الدراسات على أهمية التعليم ودوره في تفعيل المواطنة النشطة، وكونه من آليات الاستدماج المجتمعي للمواطنة النشطة فنجد دراسة في المجتمع السويدي (Aldenmy Sara, Wigg Ulrika and Alson Maria, 2012) تشير إلى إن التعليم الذي يلعب دورًا في تشكيل مفهوم المواطنة النشطة وبخاصة في ظل المجتمع الليبرالي الحديث، حيث أصبح مصطلح المواطنة النشطة مفهوما مطاطيا ومرنا في النظام التعليمي، وأكدت الدراسة على ضرورة وضع المواطنة النشطة داخل السياق التعليمي، وتشجيع الطلاب والمعلمين، كما ركزت على ضرورة الاهتمام بالمسائل الاثنية وإدماج المهاجرين، وتعليم قيم الديمقراطية والمشاركة لإعداد الطلاب لممارسة المواطنة النشطة.

كما اهتمت بعض الدراسات بالتأثير المباشر لبعض أنواع التعليم كالعلوم الاجتماعية ودورها في التأثير على المواطنة النشطة في تركيا، وقد طبقت هذه الدراسة على المجتمع التركي

لاستطلاع آراء المعلمين والطلاب من خلال مقابلات متعددة وأظهرت دور العلوم الاجتماعية فعال في تفعيل المواطنة وبخاصة الشكل النشط منها. (Kahveci, Nihat, Gurel, 2012)

كما اهتمت دراسات أخرى بتأثير طرق تدريس محددة على المواطنة النشطة كطرق التعليم الخدمي في التدريس والتي تهدف للارتقاء بالأهداف التعليمية من خلال خدمة المجتمع المحيط وكذلك الاهتمام بدمج التعليم الأكاديمي وخدمة المجتمع معا؛ فهذا ما أكدته دراسة (Johnthan& Scott, 2013) عن دور التعليم الخدمي وتركيزه على الجانب التطوعي في تشجيع المواطنة النشطة، والتعاون والقبول المجتمعي بين الجماعات المختلفة في المملكة المتحدة وأهمية هذا النمط التعليمي للمواطن لما يحققه من نتائج فعالة وتأثير على المواطنة النشطة.

وأكدت دراسة أخرى (حيدر منصور سمية، ٢٠١٦) ذات الفكرة مشيرة إلى إن التعليم الخدمي أصبح مدخلا معاصرا في تربية المواطنة الفعالة في التعليم، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أكدت بأن تربية المواطنة الفعالة أصبحت تمثل تحديا أمام المؤسسات التعليمية في مصر، وأنه لابد لإنجاح تربية المواطنة الفعالة هو تطبيق معايير الجودة الخاصة بالتعليم الخدمي وتفعيل العلاقات بين المدرسة والمجتمع المحلي وكذلك إعداد المعلمين، وتوصلت لذات النتيجة دراسة أخرى عن المجتمع السوري (ناصيف منصور ابتسام، ٢٠١٦) حول أهمية المدخل الخدمي في تعزيز المواطنة الفعالة واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لاستطلاع آراء عينة من ٢٠٣ مفردات من طلاب جامعة دمشق، وقد خلصت النتائج إلى إن هناك ضرورة لاستخدام هذا المدخل التعليمي وإن كانت فاعليته تختلف تبعا لبعض المتغيرات كالسكن والتخصص الدراسي حيث إن طلاب العلوم الإنسانية كعلم النفس أكثر استجابة لهذا المدخل التعليمي وكذلك طلاب الريف.

وقد أشارت دراسة أخرى إلى نمط مختلف لاستدماج المواطنة النشطة في التعليم، وذلك من خلال تدريس نماذج مثالية في بعض البرامج التعليمية المقدمة على شبكة الإنترنت منها

دراسة (Sharma A Namrat, 2015) واهتمت هذه الورقة البحثية بدارسي Course (PGCE) وهي دورة على الإنترنت لخريجي جامعة "Nottingham" وبها ٢٥٠ طالبا من دول متعددة، واختبرت الورقة البحثية تأثير دراسة أفكار كلاً من (Gandhi and Makiguchi) اللذين قادا مجتمعاتهما (الهند واليابان) لإحداث تغير واضح، وقد خلص البحث إلى ضرورة وجود تدعيم مؤسسي وسياسات داعمة لإعادة النظر في التعليم من خلال نظرة عالمية، وضرورة إتاحة مناخ متعدد الثقافات وإخضاع المعلمين ذاتهم للتدريس في فصول لطلاب ذوي ثقافات متعددة، مما يدعم المواطنة النشطة في هذا العالم الفسيح المعولم.

وعلى ذات المنوال، فقد أكدت دراسات أخرى على إن التعليم هو الآلية المحورية لاستدماج المواطنة النشطة فتشير دراسة (Recichert Frank, 2016) لأهمية أن يكون التعليم من أجل تعليم الصغار أن المواطنة النشطة في المجتمع الأسترالي وما يتضمنه ذلك من ممارسات ديمقراطية، حيث أكد الباحث أن مشاركة الطلاب في المجتمع المدرسي وصناعة القرار أمرا مهم، وهناك ضرورة ملحة لتشجيع المسئولين بالطلاب في المدارس على ممارسات المواطنة ليكونوا مواطنين نشطاء، حيث يشير الباحث بأن الطلاب المشاركين في صناعة القرار المدرسي ربما يصبحون هم ذواتهم صانعوا القرار الديمقراطي في الدولة غدًا.

وقد رأت دراسات أخرى إن التعليم من أجل المواطنة النشطة ليس فقط ضمانًا لإيجاد مواطنين نشطاء، بل قد يكون سبيلا لإيجاد سلام وتكامل مجتمعي، وهذا ما أكدت عليه دراسة (AkarBassel, 2016) وهي دراسة طبقت في المجتمع اللبناني واهتمت بتحليل المناقشات في غرف المدرسين في ٧ مدارس وخلص الباحث لضرورة أهمية المحاورات التربوية في التعليم من أجل المواطنة النشطة ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلام المجتمعي في لبنان، وقد أشارت الدراسة لنقطة مهمة إن التعليم من أجل المواطنة لا يشترط أن يُضمن في البرامج التعليمية ذات الطابع الرسمي فقط حيث إن المحاورات التربوية في البرامج ذات الطابع غير الرسمي كانت أكثر فاعلية، وبالقطع النتيجة التي أشارت إليها الورقة البحثية السابقة لها أهمية بالغة وعلى المهتمين بوضع السياسات التعليمية النظر إليها.

وفي نطاق التراث البحثي المتعلق بالتعليم والمواطنة النشطة، فقد أظهر البحث إن القائمين أو الفاعلين في عملية إدماج المواطنة النشطة من خلال التعليم قد تؤثر هوياتهم وسماتهم وخبراتهم في تفعيل هذا الدور، وهذا ما دعمته دراسة (Vickery, Amanda, 2017) أجريت في مدرسة أمريكية بالتطبيق على بعض المدرسات ذوات الأصول الإفريقية، خلصت هذه الدراسة إلى أن أولئك المدرسات، عندما يقمن ببناء المواطنة لدى الطلاب فإن ذلك يتم بالنظر إلى خبراتهن التاريخية والمعرفية أي: إن الهوية تؤثر على طريقة إدماج وتدريس المواطنة، فيرفضن أي فكر يتعارض مع خبراتهن كنساء أمريكيات أفريقيات.

وأخيراً أظهر التراث البحثي المتعلق بهذا المحور إن ممارسة المواطنة النشطة هي بالفعل عملية تراكمية، وهي نتاج لعوامل متعددة ويلعب بها النسق التعليمي دورا محوريا حيث إن ميكانيزمات التعلم المختلفة هي من الآليات المحورية والمؤثرة على استدماج المواطنة بمفاهيمها وممارستها النشطة؛ وذلك من خلال مناهج محددة، أو مداخل وطرق تعليم مختلفة، أو من خلال تدريب الطلاب والمعلمين باختلاف ثقافتهم على الممارسات النشطة للمواطنة، وبالقطع فإن هذا التراث البحثي أماط اللثام عن قضية شديدة الأهمية ستضعها هذه الورقة البحثية في الاعتبار ألا وهي: إن البحث الحالي سوف يجرى في سياق مجتمعي مختلف وإن الغالبية العظمى من المواطنين لم تتضمن لديهم العملية التعليمية أية محاولات لاستدماج المواطنة سواء كمفهوم أو كممارسات ولهذا ستختبر المواطنة ممارسات المواطنة في هذا السياق المجتمعي المختلف من حيث تفاعلها مع الممارسات النشطة Active أو السلبية Passive.

المحور الثاني: المواطنة النشطة والفاعلون:

إن المواطنة تتضمن علاقة تفاعلية بين المواطن والدولة وعلى هذا؛ فإن تحقيق المواطنة النشطة، بالقطع سيتطلب فاعلين وأدوارًا متعددة، ومن المؤكد إن الدولة من المفترض إن تكون في مقدمة أولئك الفاعلين، وقد أشارت دراسة لعلاقة الدولة بتحقيق المواطنة النشطة في بريطانيا (Kearns Ade, 1995) وأكدت على أنه لضمان الوصول للمواطنة النشطة، فلابد من إيجاد علاقة بين الدولة والمجتمع المدني، الدولة متمثلة في الحكومة المحلية والتي تلعب

دورا أساسيا في تحقيق المواطنة النشطة، وأشارت الدراسة إلى ضرورة الوضع في الاعتبار الأوضاع السياسية والجغرافية وما تتضمنه من اختلافات في طبيعة المكان وكثافة السكان التي تؤثر على المواطنة الفاعلة، والاضطلاع بتحقيق المواطنة الفاعلة هو مسئولية مجتمعية مشتركة لن يتأتى لها أن تتحقق من خلال الدولة أو الحكومة فقط، بل تحتاج إلى فاعلين نشطاء، وهذا ما أظهرته إحدى الأوراق البحثية (Palumbo Mauro, 2014) لإقليم "Liguria" الإيطالي والذي كان موضعا لدراسة حالة، حيث أظهر البحث أهمية وجود الفاعلين النشطاء في المجتمع وذلك لتحقيق المواطنة بشكل إيجابي، وفاعلية المواطنة لن تتأتى إلا بالمشاركة المجتمعية الكاملة لكل أفراد المجتمع في العمل المدني بدون استثناء جماعة أو جنس محدد وهذا ما أظهرته دراسة (Hinton Akip, 2015) حيث أظهرت ضرورة المشاركة المدنية للمهاجرين (حتى غير الموثقين)، خاصة الشباب داخل الجامعة، حيث أظهرت الورقة البحثية من خلال دراسة حالة جماعة من الجماعات ذات النشاط المدني داخل جامعة كاليفورنيا وهي DEAS إن المشاركة في الأنشطة المدنية تضيق الفجوة بين المفهوم النظري للمواطنة النشطة والشكل القانوني لها، وإن الممارسات والنشاط المدني انعكسا على وجود تفاعلات نشطة للطلاب، وكذلك أظهر الطلاب النشطون ميلا كبيرا للقيادة والتنظيم.

وأخيرًا فقد، أظهرت الدراسات السابقة أهمية عوامل مختلفة في التأثير على المواطنين وممارساتهم للمواطنة فكان للدولة دورا مهم من خلال المجتمع المحلي في مساعدة المواطنين وبخاصة الشباب على النشاط والفاعلية، وإن اختلف النطاق المكاني والجغرافي في أشكال التفاعل، كما أظهرت الدراسات وهذا ما سنحاول دراسته عند دراسة ممارسات المواطنة وبخاصة التفاعل النشط منها لنتعرف على علاقة المواطنين بالدولة ومدى نشاطهم ومشاركتهم الفعلية داخل المجتمع المصري.

المحور الثالث: نظرة تحليلية للمواطنة النشطة:

يتضمن هذا المحور الدراسات التي اهتمت بتقديم مؤشرات لقياس المواطنة النشطة، أو وضع تحليل تاريخي للمواطنة النشطة، أو حتى وضع طرق لتنمية المواطنة ومنها دراسة

(Hoskins Bryony, 2009) لقياس المواطنة من خلال مؤشرات مركبة طبقها الباحث على نتائج المسح الاجتماعي الأوربي (٢٠٠٢) والذي تم جمعه من (١٩) دولة أوربية، وقد خلص الباحث من تحليله لنتيجة مهمة جدًا ألا وهي: إن الدول الأوربية بها درجات متباينة من المواطنة النشطة، فأشارت النتائج إن الدول الشمالية (Nordic) مثل السويد لديها درجة أعلى من المواطنة النشطة، ثم وسط أوربا والأنجلوساكسونية، ثم دول البحر المتوسط ثم دول أوربا الشرقية التي تقترب بالكاد من تصنيف المواطنة النشطة، حيث ارتبطت المواطنة النشطة بالتعليم وصناعة السياسة.

وبعيدًا عن محاولات قياس المواطنة النشطة في أوربا، فإن تحليل المواطنة النشطة كمفهوم أو عملية، قد أثار اهتمام العديد من الدراسات وبعض هذه الدراسات أخذ منحى تاريخيا في تحليل المواطنة النشطة ومنها دراسة (Marinett Michael, 2003) والذي تتبع المواطنة النشطة تاريخيا من الدولة اليونانية وحتى التاريخ الحديث، من خلال استخدام تحليل تاريخي بنائي.

وقد أظهرت الدراسة بأن الاهتمام المتزايد والمكثف بالمواطنة النشطة قد ظهر في بريطانيا بشكل أكثر كثافة في الخمسة عشرة عاما الأخيرة، وبخاصة في المناقشات السياسية وصناعة السياسات وأصبحت المواطنة النشطة علامة فاصلة في النظام الديمقراطي الليبرالي في الجانب الخاص بعلاقة المجتمع المدني والواقع السياسي.

وكما أظهرت دراسة قياس المواطنة النشطة وجود اختلافات من الدول في درجات فاعلية المواطنة، فإن التتبع التاريخي لها في دراسات أخرى أكدت أيضاً هذه النتيجة ففي دراسة (Luntakallio, Eva, 2011) توصلت من خلال تتبع تاريخي مقارن لأنشطة وأفكار الفنلنديين والفرنسيين حول المواطنة النشطة وإجراء مقابلات، أشارت النتائج إلى وجود اختلافات فيما بين المجتمعين، فقد توصلت الدراسة إلى إن المجتمع الفنلندي، اتسم بدرجة أعلى من المواطنة الإيجابية التي تركز على الانتماء والتكامل داخل المجتمع، أما أنشطة المجتمع

الفرنسي فقد أشارت لوجود معضلة أمام الدولة تتمثل في وجود أشكال من عدم المساواة في ممارسات المواطنة.

وهنا يجدر الإشارة إلى إن هذه الفروق المجتمعية في درجة نشاط ممارسات المواطنة حدت ببعض الدراسات إلى الاهتمام بوضع تصورات لتنمية المواطنة وزيادة فاعليتها وطبقت الدراسة على شباب الجامعة وهي دراسة (سرحان أحمد، ٢٠١١) والتي حاولت تقديم مقترح لتنمية المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعي في مصر، وقد هدفت الدراسة لتحديد وتوصيف مستوى المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعي في مصر وأهم التحديات التي تواجه تنمية المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعي، ثم التوصل لمقترح تنمية المواطنة النشطة، وقد استخدم الباحث مقياس للمواطنة الفعالة لدى الشباب وطبقه على عينة قوامها ٢٧٠ مفردة، وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج مهمة منها: نمو النزعة الفردية بين صفوف الشباب مع وجود ضعف للمشاركة السياسية، مما يشير إلى انخفاض مستوى المواطنة الفعالة لدى الشباب، وقد انتهت الدراسة لوضع برنامج مقترح لتنمية المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

وأخيراً فإن الدراسات في هذا المحور تحفز الذهن على إثارة تساؤل ألا وهو: ما موقع ممارسات المواطنة النشطة في عالمنا العربي؟ وأين يمكن أن يكون موقعنا في المقياس ذي المؤشرات المتعددة؟ وهذا تساؤل يحتاج لدراسات عديدة، وربما تكون هذه الورقة البحثية إحدى هذه المحاولات.

المحور الرابع: المواطنة النشطة وقضايا مجتمعية:

في هذا المحور اهتمت الدراسات بعلاقة المواطنة النشطة ببعض القضايا الاجتماعية كدورها في تحسين الخدمات أو تحقيق التكامل والاندماج أو علاقتها بالمشاركة وغيرها من القضايا، وبعض هذه الدراسات عززت دور ممارسات المواطنة النشطة في زيادة فاعلية الخدمات الاجتماعية ومنها دراسة (Brannan Tessa, John Peter and Stoker Gerry, 2006) التي اهتمت بممارسات المواطنة النشطة في إنجلترا، ودورها في زيادة فاعلية الخدمات

كالإسكان والحد من الجريمة وتحسين التعليم والصحة، وقد أكدت الدراسة على ضرورة إدراج المواطنين المدنيين النشطاء في الأجندة السياسية لجعلها أكثر تأثيرًا، مع الاعتراف بصعوبة ذلك في الممارسات الواقعية الفعلية بالنسبة لصانعي السياسات.

وهذا ما حدا ببعض الدراسات الدعوة لاتخاذ المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء الإداري الحكومي في الدولة (وفا محمد، دينا، ٢٠١٠) حيث خلصت الدراسة لأهمية اتخاذ المواطنة الفعالة كمدخل لتطوير العمل الحكومي في مصر، ورغم تركيز الكثير من الأوراق البحثية على الجانب المضيء والمهم لممارسة المواطنة النشطة في المجتمع ودورها في تحسين الخدمات إلا أن هناك عددا من الدراسات أبرزت بعض الجوانب التي قد يُغفل عنها مثل بعض الفئات المجتمعية أو حتى العمرية كالأطفال، كما أظهرت دراسة (O' Brien and Salonen, 2011) حيث خلصت إلى إن كثير من الأطفال لازالوا يعانون من الفقر، وتم التغافل عن حقوقهم في نيوزيلاندا والسويد حيث أن التركيز عند الحديث عن حقوق المواطنة يكون منصبا على حياة وحقوق الكبار وليس احتياجات وحقوق الطفل، وبالقطع هذه القضية لن تتعلق بالأطفال فقط كما أشارت الدراسة السابقة فقد يتغافل المجتمع أحياناً عند المناداة بالحقوق عن الكثير من الفئات والطبقات المجتمعية مما قد يؤدي لانعدام معيار العدالة الذي هو أساس المواطنة بكل أشكالها، وهذه نقطة ستحاول الدراسة موضع البحث عدم إغفالها.

وحول علاقة المواطنة النشطة ببعض القضايا المجتمعية الأخرى نجد دراسة أخرى (Reuben Ng, 2009) اهتمت بعلاقة المواطنة النشطة بالمشاركة الاجتماعية والتماسك المجتمعي للشباب في سنغافورة واعتمدت الورقة على مسح اجتماعي أجرى على ٤١٠٦ شباب في سنغافورة، وخلصت الدراسة لنتيجة شديدة الأهمية ألا وهي: إن ممارسة المواطنة الفعالة تبدأ من الاهتمام والقيام بالمسئوليات داخل الأسرة وإن المواطنة النشطة والمشاركة الاجتماعية أساس التماسك الاجتماعي.

وحول علاقة المواطنة النشطة ببعض القضايا المجتمعية، برزت علاقة العمل التطوعي بالمواطنة النشطة كمحور للدراسة (Tansey Gallo, 2015) حيث خلصت تلك الدراسة لأهمية العمل التطوعي للشباب كأساس للتحول إلى ممارسة نشطة للمواطنة، وقد أجريت الدراسة على الشباب المتطوع في المفوضية الأوربية، وأظهرت تميز الشباب المتطوع عندما يترك لهم تحمل المسئولية والتي تنعكس على ممارسة المواطنة النشطة "للشباب الأوربي".

ويلاحظ إن كانت الدراسات السابقة حول المواطنة النشطة ودورها المجتمعي في بعض الجوانب الاجتماعية كالتماسك أو علاقتها بالتطوع والمشاركة تمت في مجتمعات غربية، فإن الدراسات التي اهتمت بالمواطنة النشطة في المجتمع المصري جاء أغلبها مهتماً بها كتداعيات لثورة ٢٥ يناير فنجد دراسة (سارة أشرف ، ٢٠١٣) اهتمت بدراسة الأمن الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري، كتداعيات لثورة يناير وكذلك دراسة أخرى بعد ثورة ٢٥ يناير عن علاقة الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة (علي جلبي ، ٢٠١٣) التي اختتمت بمحاولة توظيف إستراتيجية مجتمع الجودة في بلورة بعض الخيارات للمستقبل باعتبار أن مصر في تلك المرحلة تقف في مفترق طرق بحثا عن وجهة تسير فيها نحو إعادة بناء المستقبل، واستكمالا للاهتمام بتأثير ثورة ٢٥ يناير على المواطنة بشكلها النشط اهتمت دراسة أخرى (محمود الصغير ، ٢٠١٧) بدور ثورة ٢٥ يناير في تفعيل قيم المواطنة النشطة لدى الشباب المصري.

باعتبار أن الثورة كانت محركا لتفعيل قيم كالمشاركة والولاء والهوية لدى الشباب المصري في الريف والحضر مع الإشارة لاختلاف هذه القيم باختلاف البيئة الريفية والحضرية.

وفي نهاية هذا المحور أظهرت الدراسات السابقة ونتائج الأوراق البحثية إن دراسة ممارسات المواطنة لم تعد أمرا اختياريا حيث إن ممارسات المواطنة أصبحت ترتبط بأركان وثوابت المجتمع كالتكامل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وتحسين الخدمات وذلك في نطاق المجتمع العالمي، ولهذا أصبحت دراسات المواطنة في المجتمع المصري أمرًا إجباريًا مع الوضع في الاعتبار أن غالبية الدراسات التي اهتمت بالمواطنة النشطة مؤخرًا في مصر قد اهتمت بها في

ضوء علاقتها بثورة ٢٥ يناير سواء بالتأثير أو التأثر، وبهذا، فقد جاءت الورقة البحثية الحالية لتحاول أن تضيف حيزًا معرفيًا مختلفًا.

وفي ختام عرض بعض من التراث البحثي المزدحم نود أن نشير لعدة ملاحظات ألا وهي:

- إن الاهتمام بالمواطنة هو أمر حديث ولذا، فإن الدراسات حول المواطنة النشطة هي دراسات حديثة نسبياً، وقد تركزت أغلب الدراسات في الغرب حيث أن التراث العربي حول المواطنة النشطة قليل نسبياً ربما لحداثة الاهتمام الغربي، وأيضاً ربما لان الوطن العربي يمتلئ بالمشكلات التي قد تنشغل بها الدراسات رغم أهمية المواطنة النشطة كمدخل لحل كثير من هذه المعضلات، إلا أن كثيرا من الباحثين لم ينتبهوا لذلك.
- ركزت أغلب الدراسات على علاقات المواطنة النشطة بقضايا مختلفة أو كيفية إدماجها من خلال التعليم أو قياسها وتحليلها، ولم تتعرض الدراسات بشكل مباشر لممارسات المواطنين ذاتها وعلاقتهم بالدولة، أي: إنها لم تلمس المواطن ذاته، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إليه حيث ترصد الدراسة موضع البحث تفاعلات المواطنة سواء في نطاق الفاعلية أو الخمول والانسحاب.
- اكتفت العديد من الأوراق البحثية بالتحليل التاريخي للمواطنة النشطة، أو بتحليل كمي لنتائج مسوح سابقة، أو تطبيق استمارة استبيان أو دليل بسيط للمقابلة، إلا أن هذه الورقة البحثية حاولت أن تستخدم التعددية المنهجية باستخدام مسح اجتماعي واسع النطاق ممثل نسبياً للمجتمع المصري، وإجراء بعض المقابلات الميدانية للحصول على بيانات كيفية، وإن ظلت استمارة الاستبيان هي الأداة الرئيسية، والهدف من ذلك هو الاقتراب الفعلي والمباشر من فهم واقع المواطنة في المجتمع المصري.

سادساً: المواطنة الانسحابية والمواطنة التفاعلية في ضوء الحق الواجب:

نناقش هنا قضية شديدة التعقيد ففي دراسة سابقة عن مفهوم المواطنة بين النظرية والواقع (نيرة علوان، ٢٠١٥) أظهرت النتائج تركيز المصرين على مفهوم المواطنة من منظور حقوق المواطن واعتبروا أن الحق قبل الواجب، وهذا ما لا يتلاءم مع صور المواطنة النشطة. وهنا تصبح المواطنة في مأزق تجعل علينا لزاماً بادئ ذي بدء التعرف على شكل وطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة من منظور الحق والواجب، أو ما أشكال ممارسة المواطنة في ضوء هذا التصور المعرفي الثقافي عن المواطنة وانعكاساته على السلوك والممارسات؟ وقد أظهر البحث إن هناك حالة من التقهقر المتعمد من المواطنين عن المشاركة في أي نشاط أو اجتماع يخص الوطن، فظهر ٩٢% تقريبا من العينة لم يشاركوا في أي عمل أو نشاط له طابع وطني لمدة أكثر من عام. (جدول ٢) ولم يرشح ٩٧% من العينة في أية انتخابات (جدول ٣).

المشاركة فى ما يخدم الوطن		
	عدد	نسبة مئوية
مرة واحدة	٥١	%٣,٧
أكثر من مرة	٥٨	%٤,٢
لم أشارك على الإطلاق	١٢٧٨	%٩٢,١
الإجمالي	١٣٨٧	%١٠٠

جدول (٢)

الترشح فى انتخابات		
	عدد	نسبة مئوية
نعم	٣٩	%٢,٨
لا	١٣٤٨	%٩٧,٢
الإجمالي	**١٣٨٧**	**%١٠٠**

جدول (٣)

وقد دعمت المقابلات هذه النتيجة ولم يظهر أي شكل من أشكال النشاط والفاعلية في خدمة الوطن إلا مع "مبحوثة ١٤" وهي مسنة فأشارت "نعم شاركت لقد كنت رئيسة التنظيم النسائي في الإذاعة وخدمت البلد وطلبت معاش السادات للأرامل وماشي لحد دلوقتي، وكمان تطوعت في تمريض أثناء الحرب"، ونجد هنا أنه للأسف الحالة الوحيدة التي أبدت فاعلية ونشاط كانت فوق الثمانين من العمر، أما الشباب، فلم يظهر أي من أشكال المشاركة.وربما يرتبط بهذه الممارسة الانسحابية رؤية أنهم لم يحصلوا على حقوقهم (جدول ٤).

هل ترى أن الدولة تؤدي واجبها تجاه المواطن المصري		
	عدد	نسبة مئوية
نعم	٤٢٣	%٣٠,٥
إلى حد ما	١٩٧	%١٤,٢
لا	٧٦٧	%٥٥,٣
الإجمالي	١٣٨٧	%١٠٠

جدول (٤)

فنجد ٥٥% من أولئك المواطنين يرون إن الدولة لم تؤد واجباتها ١٤% إلى حد ما، فى حين أشار بنعم ٣٠% فقط، وكان سكان الريف أكثر رضا بنسبة ٤٠% تقريبا في حين أن سكان الحضر راضون بنسبة ٢٥% (جدول ٥).

هل ترى أن الدولة تؤدي واجبها تجاه المواطن المصري (الريف والحضر)				
		ريف	حضر	اجمالى
نعم	عدد	٢٧٥	١٧٨	٤٢٣
	نسبة	%٣٣,٩	%٢٥,٧	%٣٠,٥
إلى حد ما	عدد	١١٠	٨٧	١٩٧
	نسبة	%١٣,٦	%١٥,١	%١٤,٢
لا	عدد	٤٢٦	٣٤١	٧٦٧
	نسبة	%٥٢,٥	%٥٩,٢	%٥٥,٣
	اجمالى	**٨١١**	**٥٧٦**	**١٣٨٧**

جدول (٥)

ربما ذلك لعدم وجود التفاوتات الاجتماعية الموجودة بالمدن، والأمر الأكثر إثارة للحيرة إن الطبقات العليا من العينة أكثر الطبقات رؤية بأن الدولة لم تعط المواطن المصري حقه بنسبة ٢٢,٤% ترى إن الدولة أدت واجبها نحو المواطن المصري، في حين رأت الطبقة الدنيا ذلك بنسبة ٣٣,٣% (جدول ٦)

هل ترى أن الدولة تؤدي واجبها تجاه المواطن المصري (الطبقة)					
		دنيا	وسطى	عليا	اجمالى
نعم	عدد	١٧٧	١٨٧	٥٩	٤٢٣
	نسبة	%٣٣,٣	%٣١,٥	%٢٢,٤	%٣٠,٥
إلى حد ما	عدد	٥٢	٩٣	٥٢	١٩٧
	نسبة	%٩,٨	%١٥,٧	١٩,٨	%١٤,٢
لا	عدد	٣٠٢	٣١٣	١٥٢	٧٦٧
	نسبة	%٥٦,٩	%٥٢,٨	٥٧,٨	%٥٥,٣
	اجمالى	**٥٣١**	**٥٩٣**	**٢٦٤**	**١٣٨٧**
جدول (٦)					

وتؤكد المقابلات ذلك فتشير "مبحوثة ١١" وهي من طبقة ميسورة نسبيا "الدولة لا تؤدي واجبها؛ بل تبحث عن حقها من الشعب المسكين قبل أن تعطيه حقوقه، فالخدمات المجانية التي تقدمها الدولة لا نستطيع استخدامها فهي غير آدمية وبخاصة في مجال التعليم والصحة".

ما هي الحقوق التي لم تقدمها لك الدولة بشكل كامل		
	العدد	النسبة
العمل	٧١٠	٢٠,٤%
التعليم	٤٧٢	١٣,٦%
كل حقوقي	٣٧٥	١٠,٨%
حرية التعبير عن الرأي	٢٤٩	٧,٢%
الأمن	٥٢٢	١٥%
العلاج الدائم	٥٧٤	١٦,٥%
حرية التنقل والسفر	١٦٩	٤,٩%
استخراج وثائق من الحكومة	١٦٧	٤,٨%
حرية تنظيم المظاهرات	٩٧	٢,٨%
أخرى	١٣٨	٤%
الإجمالي	٢٤٧٢	١٠٠%
جدول (٧)		

وقد تنوعت الحقوق التي لم يحصل عليها المواطنون وتركز أغلبها في الحقوق الأساسية للمواطنة التي أشار إليها "Turner" كالتعليم والعلاج والعمل بل رأى حوالي ١١% تقريباً أنهم لا يحصلون على كل حقوقهم وهي نسبة لا يستهان بها من المواطنين (جدول ٧).

ويؤكد المبحوثون في المقابلات على الإحساس بعدم حصولهم على حقوقهم كما يجب فيشير "مبحوثان ٥ و ٢". (المواطن المصري مظلوم في المرتبات والأجواء المعيشية بس مش كل المواطنين ده حال الطبقة الفقيرة والمتوسطة، فالعلاج مثلا متوفر للأغنياء للي ليهم سلطة في البلد أما الطبقة الفقيرة لا).

وبكل أسف يؤكد ذلك "مبحوث ٣" (كل حاجة الدولة مقصرة فيها لا تعليم ولا صحة ولا حرية الناس تعبانة محدش واخد حقه غير الأغنياء أما الفقراء طالع عينهم)، وللأسف فقد كانت المقابلات أغلبها تنحو هذا المنحى السلبي تجاه دور الدولة وحقوق المواطنين، في حق الحصول على التعليم الجيد والتأمين الصحي للفقراء والوساطة في العمل، والذي انعكس على الثقة بالدولة فيشير "مبحوث ١٠" "لقد أصبح لا ثقة لدي في الدولة الحكومة كدابة تقول بتوفير فرص عمل للشباب ولا نجد شيء، كله كدابين حتى رجال الدين كدابين وكله بياخد فلوس وضحك على الدقون، لما البلد توفرلي وظيفة عدلة ومرتب معقول ابقى اخدمها وأفكر فيها".ويؤكد هذا الانطباع السلبي وبشكل ساخر عن دور الدولة تجاه المواطن "مبحوث ٩" وهو للأسف شاب بقوله (إن الدولة لا توفر أي خدمة للمواطن غير خدمة الدفن السريع وهي أفضل خدمة توفرها للمصريين)، ورغم مبالغة هذا التصور ولكنه يحمل في طياته كما كبيرا من الأسى والحزن، ومؤشرا على تفكك الروابط التي تربط هذا الشاب بالدولة إذا استمر الوضع بهذا الحال كثيرا حيث أن فقدان الثقة بالدولة قد يؤدى إلى انعدام الرغبة إلى النزوع فى المشاركة فى الحياة العامة، فيؤكد "روبرت يوتنام" ذلك حيث يرى إن الجماعة التي تتسم بوجود الثقة بين أعضائها تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقد إلى الثقة. (زبيرى رمضان، ٢٠١٢، ص ٦)، وهذا ما يجعلنا نحاول أن نستكشف انعكاس هذا الوضع من عدم الحصول على الحقوق على ما قد يقدمه المواطنون من واجبات، أو ما قد يقومون به من ممارسات انسحابية تعكس شكل العلاقة بين الفرد والدولة وانعدام الثقة، تلك الممارسات التي أشار جيدنز لأهميتها كأساس لفهم الطريقة التي يتشكل بها المجتمع، وبخاصة الممارسات من وجهة نظر الحقوق والواجبات وكذلك الأساليب الملائمة أو غير الملائمة لأداء هذه الممارسات (زايد: ٢٠١٦، ص١٧٦) والتي تتناقض هنا مع المواطنة التفاعلية والتي يمكن أن نعتبرها شكلاً محددًا للمواطنة الفعالة والنشطة، فنجد الممارسات قد تشير أحيانًا لوجود أزمة في المواطنة، وتنعكس هذه الأزمة على ممارسات المواطنين فحين نجد أكثر من ثلث المواطنين من العينة ٣٤% تقريبا، تكون

استجاباتهم لعدم حصولهم على حقوقهم بعدم فعل أي شئ (جدول ٨)؛ وتلك النسبة ترتفع لدى الطبقات الدنيا الفقيرة لتقترب من النصف بنسبة ٤٥% تقريبا، فإن هذا الشكل الانسحابي والانهزامي قد يصبح مؤشرا خطيرا؛ وبخاصة وأن فكرة السعي خلف الحق أكثر من مرة كانت أكثر بزوغا لدى الطبقات العليا بنسبة ٤٣,٨%، ثم الطبقات الوسطى ٣٩,٧%، ثم الدنيا بنسبة منخفضة ٢٩,٦%، على العكس من الحصول على الحق المسلوب بالقوة التي كانت أكثر بزوغا لدى الطبقات الدنيا بنسبة ٨,٧% تقريبا، ثم الوسطى ٧,٤%، ثم العليا بنسبة ٥,٨% (شكل ٤).

ماذا تفعل عندما تجد حقوقك مهضومة؟		
	العدد	النسبة
أقدم شكوى رسمية	٤٢٤	% ٢٦,٨
لا أفعل شيئاً	٥٤٢	% ٣٤,٣
أسعى وراء حقي أكثر من مرة حتى أحصل عليه	٥٠٢	%٣١,٨
أخذ حقي بالقوة	١٠٤	% ٦,٦
أخرى	٨	%٥
الإجمالي	**١٥٨٠**	%١٠٠

جدول (٨)

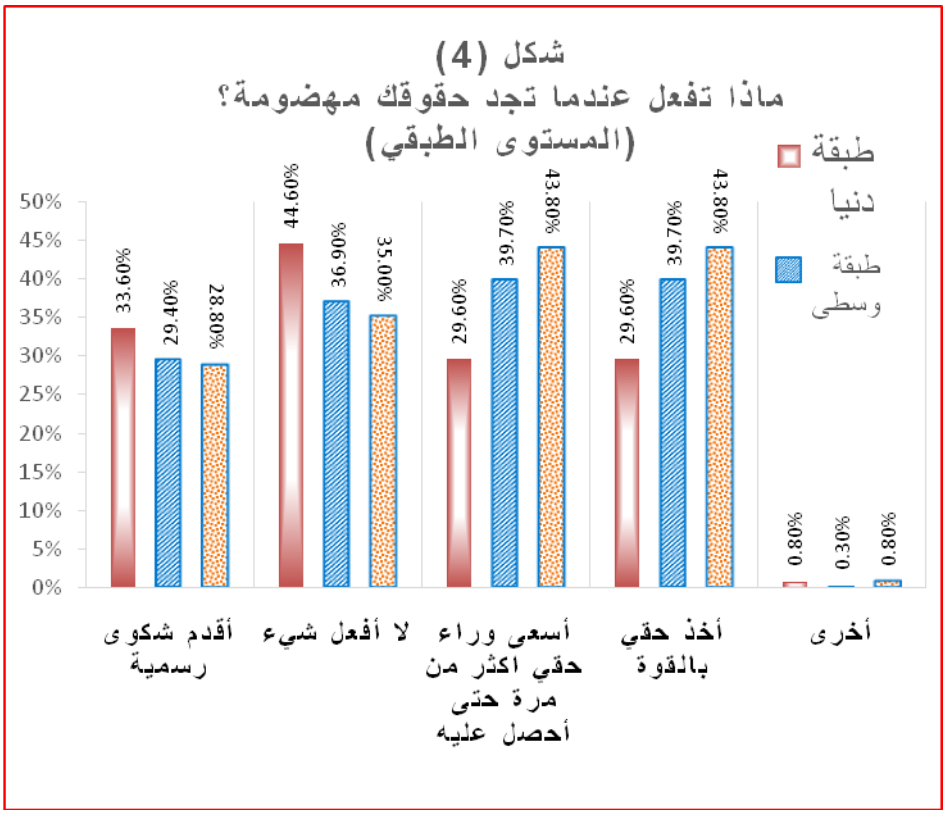

وربما يرى البعض بأن هذه النسبة ضئيلة وليست لها دلالة ولكن عندما نحاول أن نتأملها بشكل أكثر عمقا نجد إن الطبقة الدنيا أصبحت تجد المطالبة بحقوقها بشكل رسمي لا جدوى ولا طائل منها كالطبقات العليا، أما عند استخدام القوة والعنف للحصول على الحق، فإن الطبقات الدنيا كانت أكثر استخداما للقوة والعنف من الطبقات العليا، وهذا مؤشر على الدولة الانتباه له في ظل منظومة إهدار الحقوق الأساسية، وحينما يصبح الفقراء أمام خيارين: أمام الانسحاب والتقهقر، أو القوة والعنف. وهنا يمكن أن يكون ذلك مدخلا للاستسلام للأفكار المتطرفة والتوجهات العنيفة.

كما ذكر "مبحوث ٢" بقوله: (لا أفعل شيء إلا إني أقول كما قال أبو سيدنا يوسف إنما أشكو بثي وحزني إلى الله فالشكوى لغير الله مذلة)،وأكدت نفس الفكرة "مبحوثة ٥" بقولها "لا أفعل شيء سوى قول حسبنا الله"، في حين ذكر "مبحوث ١" وهو من ذوي

الدخل المرتفع نسبيًا (لن استسلم أبدا بل أظل وراء حقي حتى آخذه، وأطالب بحقي بالطرق والإجراءات الرسمية) أما "مبحوث "٩ وهو شاب من ذوي الدخل المنخفض (عندما أجد حقوقي مهضومة ألجأ إلى الشكاوي فإن لم تحل فألجأ للإضراب ثم نتجمهر أنا والمظلومين مثلي لاسترداد الحقوق) وهو ما أكده مبحوث (٤) أيضاً بقوله: "العيار اللي ما يصبش يدوش". وهنا يظهر بأن المقابلات قد أكدت نفس الأفكار التي ظهرت من نتائج البحث.

وتزداد هذه الفكرة النظرية تعقيداً في المجتمع المصري عندما نجد ٦٠% تقريباً من أفراد العينة لا يكفي دخلهم مصاريف حياتهم بنسبة ٤٥,٢% لا يكفي و١٤%إلى حد ما شكل (٥)

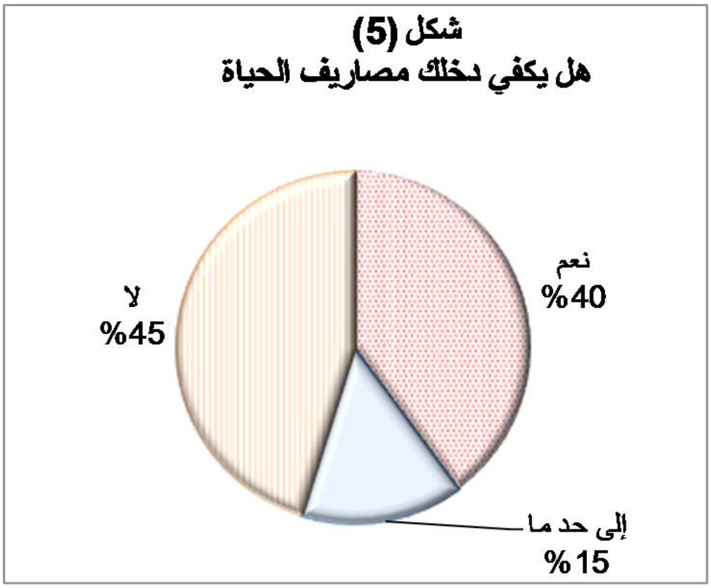

وقد أكدت المقابلات ذلك بأن الدخل لا يكفي المصاريف إلا "مبحوثة ١٣" والتي أشارت لذلك" بقولها: "الدخل يكفي لأننا نعمل بالخارج، لو كنا نعمل في مصر أكيد لم يكن يكفي الدخل". وقد ظهرت هذه النسبة في الريف والحضر أيضاً بنسبة ٦٠% تقريباً (جدول ٩).

هل يكفي دخلك مصاريف الحياة بالنسبة لك (الريف والحضر)				
		ريف	حضر	اجمالى
نعم	عدد	٣٢٦	٢٢٨	٥٥٤
	نسبة	%٤٠,٢	%٣٩,٦	%٣٩,٩
إلى حد ما	عدد	١٣٤	٧٢	٢٠٦
	نسبة	%١٦,٥	%١٢,٥	%١٤,٩
لا	عدد	٣٥١	٢٧٦	٦٢٧
	نسبة	%٤٣,٣	%٤٧,٩	%٤٥,٢
جدول (٩)				

فهل هذا يمكن أن ينذر بأي أمن إنساني وسلام مجتمعي وبخاصة في ظل إحساس أفراد العينة بأن سبب المشكلة والحل ليس ذاتي؛ بل هو من الدولة حيث أشار ٤٧,٣% الدولة عليها أن ترفع المرتبات، أما الحلول الذاتية كالعمل بمهنة أخرى أو البحث عن عمل إضافي، فبلغت النسبة ٣٦% تقريباً (شكل ٦)

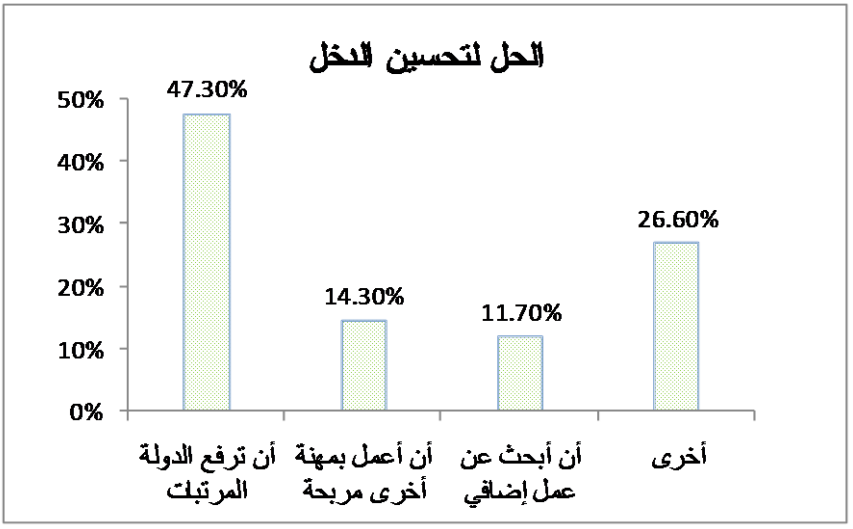

شكل (٦)

أي: الشعب يرى إن الدولة لديها المشكلة والحل وابتعد الجميع عن الحلول الذاتية وهذا الوضع يولد غياب للثقة بين الدولة والمواطن، حيث إن الدولة عليها ضمان حماية الحقوق الاجتماعية للمواطنين، والذي من شأنه أن يعزز من وجود رأس مال اجتماعي إيجابي يؤدى إلى التعاون والانسجام والاستقرار، فتصبح الثقة فى الدولة ميكانزم اجتماعي للاستقرار فى المجتمع (المهدي الشيبانى نعمان، (٢٠١٢) ص ١٢) وهو ما أكده "بوتنام" أن الجماعة التي تملك الثقة فى الدولة تكون أكثر قدرة على الانجاز من الجماعات الأخرى التي تفتقد تلك الثقة.والمعضلة التي أظهرها البحث الميداني أن هذه العلاقة مع الدولة والمرتبطة بالإحساس بوجود تقصير من الدولة فى إعطاء الحقوق لم يقتصر على ذوى التعليم الأقل، ولكن قد ظهر هذا أكثر بشكل ملفت لدى الأكثر تعليما حيث رأى ٦٥,٢% منهم إن الدولة هي التي عليها أن ترفع المرتبات مقابل ٤٣,٤% لذوي تعليم أقل من متوسط (شكل ٧)

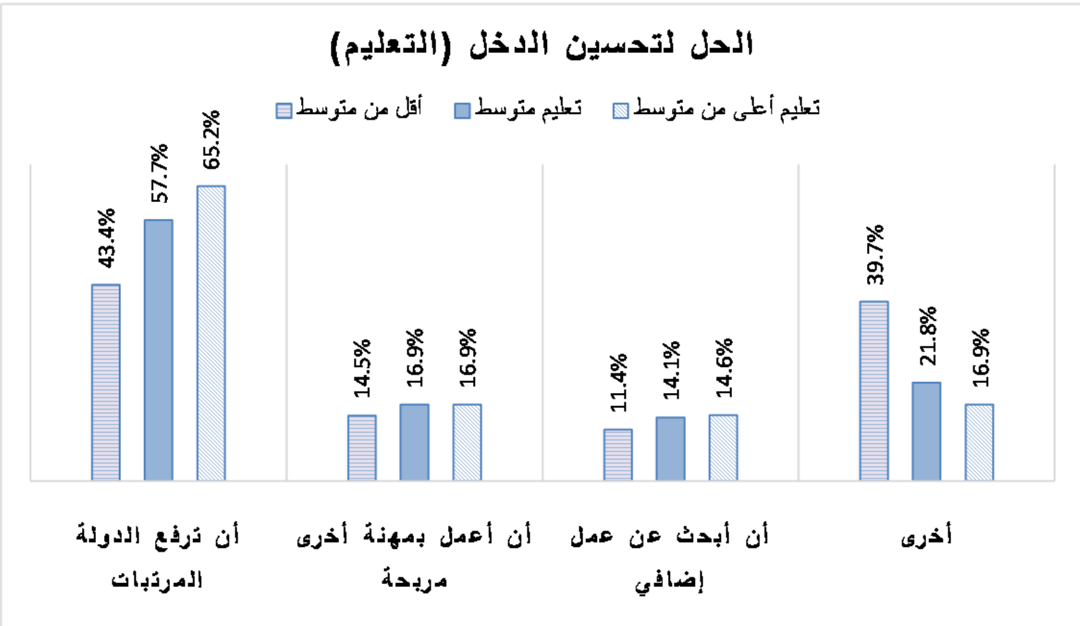

شكل (٧)

وهنا يظهر إن الأكثر تعليما ربما يرون أنهم قد فعلوا ما عليهم ومستوى التعليم غير مقدر مادياً كما يجب، وهذا يجعلنا نتسائل: ما انعكاس هذه العلاقة المأزومة والمتشابكة بين الحقوق والواجبات وحق تبادل المنفعة والطاعة القانونية على ممارسات المواطن المصري وهذا ما ينقلنا للتساؤل التالي: ما انعكاسات هذا الواقع المأزوم على المواطنة من حيث النشاط والفاعلية؟!

سابعاً: انعكاسات الواقع على ممارسة المواطنة النشطة:

نبدأ هنا بما قاله "برتي السوتاري" عندما تحدث عن الواقع الاجتماعي وتعقيده، والذي يعد مؤسسة للتفاعل ما بين الممارسات الروتينية التأملية أو الانعكاسية (برتالسوتارى: ٢٠١٥،ص١٦)، وهنا في ظل ما أظهر البحث من وجود واقع اجتماعي معقد كيف يتعامل المواطنون في حياتهم اليومية مع ما ذكروه من مشكلات؟ أي: ما الممارسات الانعكاسية التي تظهر نتاج هذا الواقع في المجتمع المصري؟

وقد أختارت الدراسة دفع الضرائب كممارسة اقتصادية للمواطنة وواجب وطني لنرى كيف ينعكس الواقع المأزوم على الممارسات الروتينية الواجبة كدفع الضرائب، والتي تعد ممارسة اقتصادية للمواطنة الفعالة أو النشطة، أشار ٤٣% من العينة تقريباً لعدم أدائهم الضرائب المستحقة عليهم بانتظام، في حين ٢% أجابوا حسب الظروف، و٥٥% أجابوا بنعم (شكل ٨). ولكن أظهر البحث هنا نقطة إيجابية وهي ظهور التعليم كمتغير مؤثر ومحفز إيجابياً في اتجاه ممارسة دفع الضرائب حيث أن ذوى التعليم الأعلى من متوسط يدفعون الضرائب بنسبة ٧١% مقابل ٤٥% لمن هم أقل تعليماً، فيظهر هنا التعليم كحافز

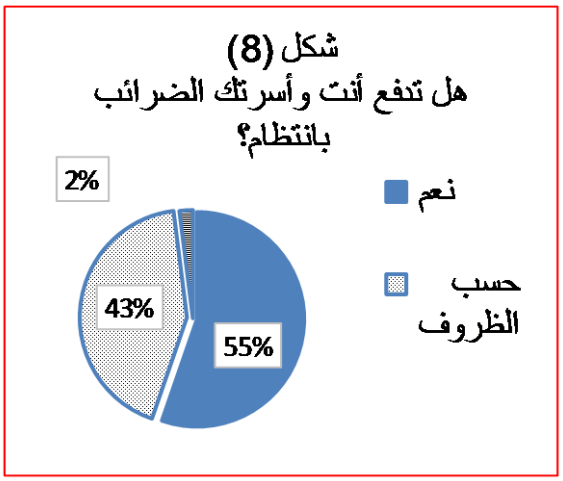

للممارسة النشطة و الإيجابية تجاه الدولة، و توافق مع هذه النتيجة أن الطبقات العليا أكثر سدادا للضرائب بنسبة ٨٢% ثم الوسطى بنسبة ٥٦% ثم الدنيا بنسبة ٣٧% و هذه بالقطع نتيجة منطقية، ولكن تظل نسبة من لا يسددون الضرائب هي نسبة لا يستهان بها كلية فحينما نجد نصف العينة تقريبا لا تدفع الضرائب بانتظام، وحينما يرى ٧٥% منهم ذلك أمر طبيعي لأنهم لا يملكون ما يعيشون به ليعطوا الدولة، أو يرون إنها سرقة من الدولة ٣%، أو يرو إنهم لا يحصلون على خدمات ليدفعوا للدولة ١١% تقريباً (شكل ٩)

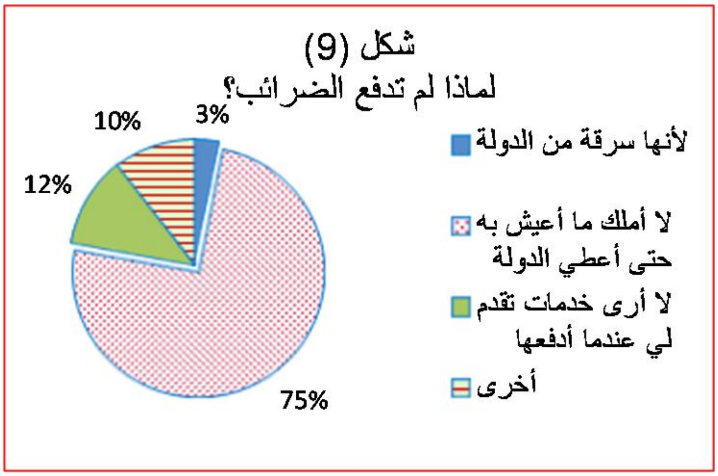

هنا يحتاج هذا الأمر لوقفة فعلية ليس بقهر المواطن على أداء هذه الضرائب، بل بالوصول إلى دفعه إلى الإحساس بأنه يقف مع الدولة في بوتقة واحدة وهي بوتقة الوطن وليسوا على طرفي نقيض أو جبهتين متعارضتين، وهذا ينقلنا لنقطة أخرى شديدة الارتباط بما سبق أظهرها البحث الميداني وهي: أنه ربما ليس فقد عدم تحقيق الاكتفاء المعيشي كواقع هو الذي انعكس على الممارسة النشطة للمواطنة، حيث أشار أكثر من ٣٧% من أفراد العينة.

أن أكثر الممارسات الاجتماعية التي يرون أنها موجودة في المجتمع ولا تتفق مع المواطنة هي عدم وجود عدالة اجتماعية وعدم احترام آدمية المصريين، ثم عدم احترام القوانين بنسبة ١٨%، والسلبية واللامبالاة بنسبة ١٦%، ثم الاهتمام بالمصلحة الفردية وإهمال المصلحة العامة بنسبة ١٥% (جدول ١٠).

جدول (١٠)

الممارسات الاجتماعية السلبية المنتشرة		
	العدد	النسبة
السلبية واللامبالاة فى كل مكان	٦٣٤	%١٦
التدخل الزائد فى شئون الغير	٥٤٠	%١٣,٧
الاهتمام بالمصلحة الفردية وإهمال المصلحة العامة	٥٩٥	%١٥,١
عدم احترام آدمية المصريين	٦٢٧	%١٥,٩
لا يوجد عدالة بين الناس	٨٤٠	%٢١,٣
عدم احترام القوانين	٧٩٨	%١٨
الإجمالي	٣٩٤٤	

وقد أكدت المقابلات على هذه الممارسات الاجتماعية السلبية التي لا تتفق مع المواطنة النشطة وإن كانت أحيانا بعض الممارسات قد تفرضها قيود مجتمعية، فقد يكون النوع عائق للفاعلية والإيجابية أحياناً، كما تشير "مبحوثة ٨" "كثيرا ما أرغب في أخذ بعض المواقف. خاصة في المشاجرات، ولكن اضطر أبعد لإني بنت وهيبصوا لي نظرة وحشة"، وفى مجال الممارسات الاجتماعية السلبية التي لا تتفق مع المواطنة، فإن هناك نتيجة أخرى تحتاج إلى تأمل عميق وهى أن ساكني الريف يرون أن هناك تزايداً فى الاهتمام بالمصلحة الفردية بنسبة ٥١% وساكني الحضر بنسبة ٣٤%، كذلك أظهر البحث تزايد انتشار رؤية العينة لوجود ممارسات مثل عدم احترام آدمية المواطنين فى الريف بشكل أكبر بنسبة ٥٢% مقابل ٣٩% لسكان الحضر، كما ظهرت السلبية واللامبالاة بنسبة ٥١% فى الريف و ٤١% فى الحضر، والتدخل فى شئون الغير ظهر فى المجتمع الريفي بنسبة ٤٧% و ٣٠% فى الحضر، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الدراسات حول التغير الثقافي الريفي، فعندما تكون ممارسات المواطنة الاجتماعية السلبية أكثر انتشار فى المجتمع الريفي يصبح هناك ضرورة للاهتمام بتغير السمات الثقافية والاجتماعية فى الريف المصري، وربما كانت الأوضاع الاقتصادية سبباً فى

وجود هذه الممارسات السلبية للمواطنة، حيث ظهرت السلبية أكثر لدى الطبقات الدنيا بنسبة ٥٧% ثم ٤٣% الطبقات الوسطى ثم ٣٧% الطبقات العليا، كما ظهر الاهتمام بالمصلحة الفردية بنسبة ٤٩% لدى الطبقات الدنيا ثم ٤٤% لدى الطبقات الوسطى ثم ٣٥% لدى الطبقات العليا، وهو ما يؤكد الفرضية التي أشرنا إليها آنفا وهى أن هنا انسحاب خاصة فى الطبقات الوسطى (ويمكننا هنا أن تضيف الطبقات الدنيا) من العام إلى الخاص، وهو ما يدعم وجود ممارسات انسحابية وسلبية للمواطنة أظهرها البحث وظهرت بشكل أكبر لدى سكان الريف والطبقات الدنيا والوسطى. كما نجد الواقع المصري للمواطن مليء بصور تفاعل لممارسات المواطنة القانونية تتناقض مع المواطنة النشطة نسبيًا، فهي تتعلق بممارسات المواطنة الخاصة بالآخر في الجانب القانوني فنجد ٥٨% من أفراد العينة يرون أهمية الإبلاغ عن أية تجاوزات قانونية والتعاون مع الشرطة كممارسة قانونية جوهرية، وتخطت هذه النسبة من يروا أنه عليهم احترام دستور البلاد والتي بلغت نسبة ٢٢% من العينة كممارسة قانونية أساسية (شكل ١٠).

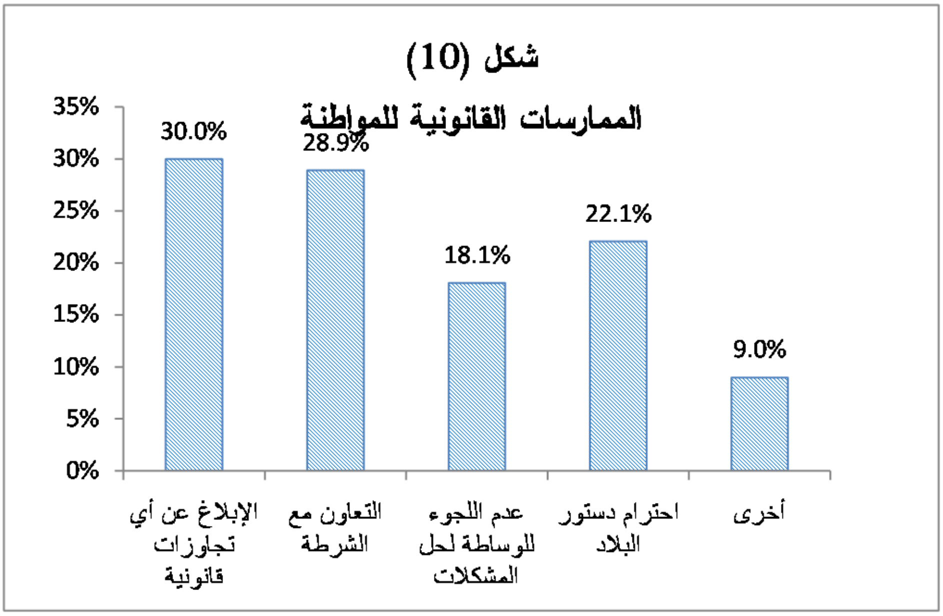

أي: إنهم اهتموا بممارسات الغير قبل ممارستهم الذاتية وهو أمر يثير التعجب كيف يكون الإبلاغ عن الآخرين قبل احترامي للدستور؟! أليس ذلك مؤشرا على وجود خللاً ما في العلاقة مع الآخر في منظومة الوطن، وفي وهج قيم المواطنة خاصة الشكل الفعال والنشط منها؟ وهنا نعود إلى نقطة جديرة بالمناقشة: هل يمكن تلك العلاقة بالآخر أن ترتبط بالإحساس بانعدام العدالة والتي سبق الإشارة إليه؟ والتي جعلت كل مواطن يبحث عن مصالحه الذاتية، ولهذا سوف نبحث عن وضع المواطنة من منظور العدالة الاجتماعية والمساواة.

ثامناً: المواطنة في ضوء العدالة الاجتماعية والمساواة (المواطنة المقهورة):

بعد مناقشة ممارسة المواطنة في ضوء فكرة الحق واجب، والتعرف على وجود أنماط انسحابيه من المواطنة ترتبط بالإحساس بغياب الحقوق التي تبعد عن الشكل التفاعلي والنشط من المواطنة، الأمر الذي يجعلنا نتذكر صياغة "جون رولز" حول فكرة العدالة كإنصاف وتأكيده بأن (الطاعة مصدرها الوحيد القبول بالفوائد)، أو إن الحق في المكاسب الحاصلة يقابله إنصافا واجبا إطاعة القوانين (جون رولز: ٢٠٠٩، ص٣٥)، وهنا قد تظهر الإشكالية التي أشار إليها رولز في مجتمعنا المصري، ألا وهي: ماذا يحدث في حال المواطنين في الدول التي لا يقدر المواطنون بها الحصول على منافع؟ هل هم معفيون من واجب الطاعة؟

ولأن المواطنة الكاملة تتطلب المساواة الكاملة في الفرص وإعطاء المواطن الإمكانيات الكافية للارتقاء والهبوط المجتمعي تبعاً لإمكانياته ومواهبه الذاتية ومقدرته على العمل الجاد (Drew Heywood: 2005, p211)، مما يجعل التفاعلات مع الدولة تتركز في الجانب النشط والفعال من المواطنة، فهل نجد في مجتمعنا هذا الشكل من المساواة الكاملة الذي يسمح للأفراد بممارسة المواطنة النشطة والفعالة؟ أم هذا الشكل من المساواة يتطلب عدالة اجتماعية ومجتمعية وتوزيع عادل للثروة والفرص؟ فهل واقعنا به يقترب من ذلك؟! لقد رأينا بوضوح في مصر قبل ثورة يناير ٢٠١١، إن الأرقام تشير لارتفاع مستويات النمو في حين كانت حقائق الحياة الفعلية تشير إلى تراجع مستويات المعيشة، وتدهور نوعية الحياة للأغلبية

العظمى من المواطنين (إبراهيم نوار: ٢٠١٥، ص٢٠)، إضافة إلى انهيار الخدمات العامة وعلى رأسها خدمات الصحة والتعليم وقد أظهر ذلك التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧ حيث ظهرت نسبة الأمية ٣١% في الحضر والريف من الذكور والإناث، وهي نسبة تمثل معضلة جوهرية أمام أية محاولة لإحداث تنمية بشرية أو تنمية عامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: سبتمبر ٢٠١٧، ص٤٨).

فهل في ظل هذه الظروف يمكن إحداث عدالة مجتمعية، أم هناك ازدياد فى حدة الانقسام والتفاوت الاجتماعي وبخاصة في ظل السياسات الاقتصادية المنحازة لقوى السوق على حساب العدالة الاجتماعية، ونجد الذين تجرؤوا على انتقاد الطريقة التي يتم بها إحداث التراكم في الثروة ونقد السياسات الاقتصادية المنحازة لقوى السوق على حساب العدالة الاجتماعية على مستوى العالم. وفي بلدان كثيرة ومنها مصر، جرى تصنيفهم واتهامهم على الفور بأنهم ينتمون إلى حزب أعداء النجاح، فنجد منظومة يروج لها رجال الاقتصاد والسياسة والمثقفون من أصحاب المصالح والتي تعمل على تعظيم ظاهرة تركيز الثروة وتغذية التوحش.

وهنا نتبنى ما أشار إليه "توماس بيكيتي" إلى استمرار تركز الثروة، قد يؤذي القيم الديمقراطية التي قامت على أساسها الرأسمالية، وتؤدي إلى العودة إلى مجتمع القلة الأوليجاريكي، وقد أشار بيكيتي إلى التفاوتات الاجتماعية وانعدام المساواة له تأثير على التفاوت في المشاركة السياسية وفي أنشطة المجتمع المدني (إبراهيم نوار: ٢٠١٥، ص ص٢٠: ٧٨) وحينما حاولت الدراسة الاقتراب من هذه القضية الشائكة وهي: العدالة الاجتماعية والمساواة وانعكاسهما على ممارسة المواطنة وعلاقة المواطن بالدولة وفي ضوء المقدمة النظرية التي تم طرحها عن نتائج التعداد وسوء الخدمات وتفاوتات توزيع الثروة وما قد تؤول إليه قيم الديمقراطية، وبخاصة العدالة الاجتماعية من دمار في حال ازدياد التفاوتات كما أشار توماس بيكيتي، فإن الواقع الميداني أكد على إن المواطن المصري يتضخم لديه إحساس بوجود تفاوتات اجتماعية حادة حيث أشار ٥٥% لعدم رضائهم عن أداء الدولة؛ لعدة

أسباب منها: (هناك ناس تأكل وتشبع وناس مش لاقية اللقمة) بنسبة ٤٧%، وأشار ٣٨% تقريباً إلى إن (أصحاب السلطة بيدوسوا على الضعاف) وأشار ١٣% إلى أنه (لا كرامة لعلم أو سن أو عمل).

وإذا حاولنا أن نضع شكل العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري وفق التصنيف الذي اقترحه زايد لأشكال العدالة الاجتماعية وهو:

١. العدالة التصحيحية: التي غالبا ما تقوم على الرعاية والإحسان من قبل الأطراف القوية للأطراف الهشة وهي انتقائية، وتعرف العدالة الاجتماعية هنا باعتبارها شكلا من أشكال التدخل التصحيحي من قبل الدولة أو المجتمع المدني أو الأفراد بهدف مساعدة الفقراء المهمشين.

٢. العدالة التوزيعية الحمائية: وتتحقق بالسعي الدائم نحو توسيع الفرص والاختيارات والتوزيع العادل للثروة، والسعي الدائم كذلك نحو صياغة سياسات تستهدف حماية أكبر قدر من السكان وبخاصة الفئات الضعيفة والمهشمة والعدالة هنا إصلاحية حمائية وتمكينيه.

٣. العدالة التشاركية أو الإنصاف العام : وهي تتجاوز فكرة التوزيع العادل للثروة والفرص بحيث تصبح العدالة مبدأ عاما؛ وتعرف العدالة هنا كإنصاف عام ينتفي فيه الظلم والفقر والحرمان، وتنعدم فيه الفروق غير المقبولة اجتماعيا.(زايد، ٢٠١٨، ص٥٣)

يظهر للأسف بأننا في المرحلة التصحيحية أي في النمط الأول من أنماط العدالة الاجتماعية، وقد أكدت جميع المقابلات على وجود انعدام للعدالة الاجتماعية؛ خاصة فى الدخل ووجود تفاوتات طبقية واضحة وعندما خطونا أكثر للتعرف على مدى الانتشار أو الإدراك المجتمعي لوجود حالة من التفاوتات الاجتماعية، لدى فئات مجتمعية، أظهر البحث الميداني أكثر من نصف العينة بمتوسط ٦٠% تقريباً ترى إن هناك انعداما في العدالة الاجتماعية، واتفق في ذلك سكان الريف والحضر والذكور والإناث وكذلك الطبقات

المختلفة وإن كانت الطبقات الدنيا أكثر إشارة لهذا التفاوت، والشباب أكثر رؤية لانعدام العدالة من الكبار. (انظر جدول١١).

جدول (١١)

البعد	نسبة من يشيروا لانعدام العدالة الاجتماعية		
المكاني	ريف		حضر
	٦٣%		٦٠%
الجيلي	شباب		كبار السن
	٦٥%		٥٩%
النوع	ذكور		إناث
	٦٠%		٦٤%
المادي	طبقة عليا	وسطى	دنيا
	٦٠%	٦٠%	٦٠%

تؤكد ذلك مبحوثة "١١" بقولها: "العدالة أصبحت وهم فنحن لدينا تفاوت طبقي يزداد بصورة رهيبة، فالمجتمع يعاني من انعدام للعدالة وتفاوت بين الناس وأصبح الفرد يقيم بملابسه ونوع سيارته، وهذا شيء مستفز جداً، فأنا أبدو ميسورة الحال ويتقرب الناس مني للحصول على أموال، وفي المقابل يتعامل الفقير بشكل مهين والطريقتين في التعامل غلط لا الاستغلال حلو ولا الإهانة".

وتؤكد "مبحوثة ١٣" ذلك بقولها: "عدالة اجتماعية إيه فلوسك تشتري تعليمك وحياتك وصحتك، كل حاجة تتحكم فيها المظاهر والمستوى المادي متكلمنيش عن عدالة في مصر".

أي: هناك حالة من السخط وعدم الرضا عن الدولة بسبب هذا التفاوت الاجتماعي وانعدام الشعور بالعدالة الاجتماعية، ويرتبط الشعور بعدم المساواة وانعدام العدالة الاجتماعية لدى المواطن المصري برؤيته للفساد كأمر واقع يتعايش معه جميع الأفراد فيرى ٤٢% من العينة تقريبا بأن الجميع متورطون في الفساد ويرى ٢٥% بأن الفساد منتشر بشكل متوسط، أما من يروا بأن عددا قليلا من الأفراد متورطون فكان نسبة ٢١% (شكل ١١)

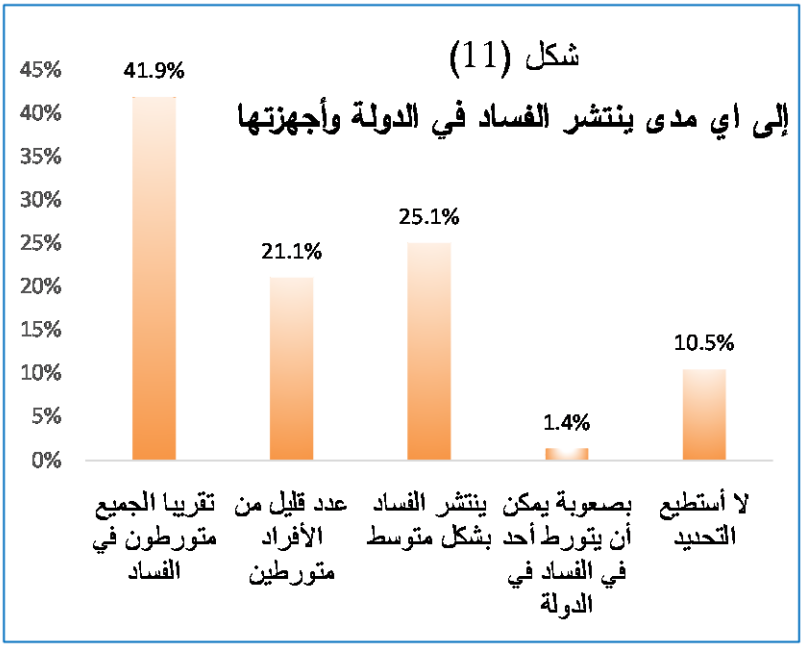

تؤكد المقابلات وجود الفساد في كل مكان، فيشير "مبحوث ٦" لذلك بقوله: "الفساد في كل شيء في الهواء والماء والعمل في كل مكان، الوزراء الكبار ورجال الأعمال بياخدوا قروض ويهربوا، أما الشباب فمظلوم، كل شيء بواسطة التعيين بواسطة والعلاج وكل ورقة نحتاج لواسطة"، وتؤكد "مبحوثة ١٣" ذلك بقولها: "أكيد الفساد في كل مكان والسرقة وبعيداً عن السرقة، إن إحنا نصرف فلوس الدولة في غير محلها ده فساد، عدم احترام المحميات الطبيعية والأماكن الأثرية ده نوع من الفساد، بقى عندنا فساد حتى في الذوق

والأخلاق"، ويؤكد ذلك "مبحوث ٧" وهو شاب بقوله: "الفساد منتشر في كل مفاصل الدولة وهو مثل الوباء أو السرطان منتشر في كل مكان".

أي: إن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ترى الفساد منتشراً في المجتمع، وهذا ما قد يخلق نوعاً من المواطنة التي أطلقنا عليها: المواطنة المقهورة، ونقصد بها ذلك النوع من المواطنة التي يرى بها المواطن هناك حقوق مسلوبة، ولكن في ذات الوقت يرى آخرون يحصلون على أكثر مما يستحقون ما قد يؤدي إلى حالة من القهر، التي تتناقض مع ممارسة المواطنة النشطة والفعالة، والتي قد تعود بالمواطنين للانسحاب من الشأن العام إلي شأنهم الخاص لتحقيق المصالح الذاتية، وهنا تتسع الهوة بين المواطن والدولة، ويصبح لزاما على كل من الطرفين البحث عن الحل، لتلك العلاقة التي أصبح يشعر بها قطاع كبير من المواطنين إنهم مهمشون من الحصول على حقوقهم كمواطنين مقابل آخرين يحصلون على الكثير، فهل يكون الحل في ظهور نمط جديد من المواطنة التي شهدت السنوات الأخيرة الاهتمام به لحل هذه الأزمة؟ وهو المواطنة الوسيطة " Mediated Citizenship " والذي يتمثل في مجموعة من الممارسات المرتبطة بوسطاء يمثلون المواطنين ويعبرون عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة ويمارسون الضغوط لتحقيقها، أي: يستخدم التوسط لتمكين المواطنين. (المصري سعيد:٢٠١٨،ص٥) والفكرة قد تكون في إطار اليوتوبيا في نطاق مجتمعاتنا ولكن لابد من المحاولة لتقليص الهوة التي أظهرها البحث بين المواطن والوطن.

وهنا نتنقل إلي نقطة أخري جديرة بالاهتمام ألا وهي: هل يمكن أن ينتقل المواطن بمواطنته النشطة خارج إطار الوطن حينما تسنح له الفرص؟ وهذا هو مضمون المحور التالي.

تاسعاً: المصريون ما بين المواطنة القومية (National Citizenship) والمواطنة العولمية (Golbal Citizenship):

إن مثل هذا التساؤل حول وضع المصريين بين المواطنة القومية أو الوطنية والمواطنة الكونية – قد يكون تساؤلاً لدراسة منفصلة – ولكن عند الحديث عن المواطنة النشطة في الوضع الراهن، من العسير تجاهل وجود بعض المؤثرات والتدخلات العالمية التي قد تؤثر على ممارسة المواطنة القومية، وبخاصة في ظل العصر الذي أشار الباحثون إليه على أنه العصر الذي لن تعود للدولة القومية "National State" دور وسيط في تحديد معنى المواطنة فيما بعد. (Kivistoacl Faist: 2007, p.140) فكما يشير "Parekh" إن المواطن أصبح عضواً فى نمطين من المجتمعات، النمط الأول: المجتمع السياسي الخاص (دولته)، والنمط الثاني: المجتمع الإنساني العالمي، وبهذا الشكل فقد أضحى للمواطنة بعدان بعداً قومياً وبعداً عالمياً، وهو ما أطلق عليه المواطنة ذات التوجه العالمي"Globallally oriented Citizenship" وهذا المفهوم الذي سوف نستخدمه هنا، حيث أن المواطن ذو التوجه العالمي يرتبط بموطنه الأصلي وبمن لديهم نفس القيم والولاء وهو فى ذات الوقت مواطن عالمياً، إن المواطن ذو التوجه العالمي يرتبط بدولته الأصلية وكذلك بالنوع الإنساني فى ذات الوقت (Bhikhu Parekh 2008 pp 248:249)" ونبدأ في هذا المحور بالتعرف على رؤية المصريين لوطنهم ودرجة استقلاله فنجد ربع العينة تقريباً ٢٤% لا ترى الوطن مستقل. (شكل ١٢).

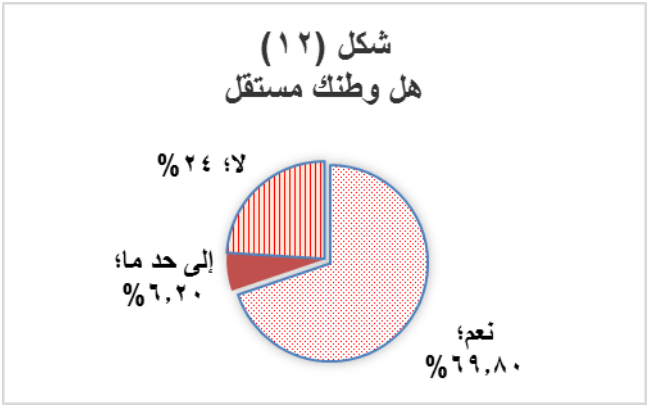

ويرون سبب ذلك هو أسباب عالمية ٥٩% تقريباً وهى التحكم الدولي، و٣٩% لأسباب خاصة بقادة الداخل إما للضعف ٢٦% أو لعدم النزاهة ١٣%، (شكل ١٣).

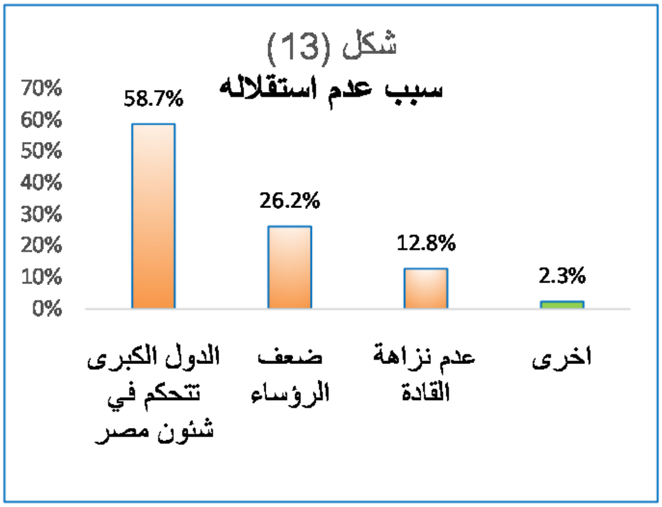

وفى ظل الشعور بعدم الاستقلال، فبالقطع من المنطقي عندما نجد فرصة للتطوير والهروب من بوتقة الضعف للقوة أن نقبل، ولكن المصريين بالفعل شعبا محيرا ومثيرا للتعجب حيث أشار ٨٥% تقريباً، لرفضهم الحصول على أية جنسية أخرى غير الجنسية المصرية حتى ولو كانت أوربية أو أمريكية، (جدول ١٢).

جدول (١٢)

إذا عرضت عليك الجنسية الأوربية أو الأمريكية متى تقبلها وتتخلى عن جنسيتك

	عدد	نسبة %
إذا منحت بغير شروط	٦٠	%٤,٣
إذا لم يكن فيها تنازل عن الجنسية المصرية	١٢٢	%٨,٨
إذا كانت فيها امتيازات مادية	٣٢	%٢,٣
لا أقبل فى كل الأحوال	١١٧٣	%٨٤,٦
الإجمالي	١٣٨٧	

وهو أمر لا تفسير منطقي له سوى، إن المصريين لا زالت مصر تعنى لهم الكثير. وإن كانت بعض إجابات الشباب صادمة وتناقد تلك النتيجة، فنجد "مبحوث ١٢" وهو شاب يقول: "أنا ممكن أتخلى عن الجنسية هي إيه الجنسية غير ورقة وبطاقة كل اللي يقول غير كده كداب، الواحد عايز إيه غير عيشة كويسة ليه ولولادة، ولو لقيت فرصة ممتازة وجنسية أوربية همشي".وكذلك "مبحوث ٣" يذكر:"يا فرحتي وأنا معايا الجنسية المصرية عملتلي إيه أكلتني، لبستني، جابت لي شغل كله كلام على ورق آه هوافق أكون أمريكي أو أوربي أنا عايز أعيش بني آدم".

وهذه النقطة تحتاج لدراسة جديدة حول وجود أشكال جديدة من ضعف الانتماء للوطن ولكن أظهر البحث بعض الجوانب الأخرى الإيجابية.

ففي حالة وجود مزايا مادية كوظيفة فى شركة عالمية، فإن من أشاروا لقبولها بلا تردد ٢٧% من العينة، في حين أشار ٢٥% إلى ضرورة التفكير في موطن الشركة وأهدافها، والأغرب إن ١٨% يقبلون بشرط عدم ترك الوطن (جدول ١٣). والأمر الجدير بالاهتمام أن العليا كانت أكثر قبولاً لها بلا تردد بنسبة ٣٣% مقابل الطبقة الأكثر عوزاً واحتياجاً وهى الطبقة الدنيا بنسبة ٢٣% رغم التماثل فى فكرة رفض ترك الوطن، وربما كان السبب هو عدم إدراك أفراد الطبقة الدنيا لمقابل رأس المال المادي والاجتماعي الذي يمكن أن يحصلوا عليه نتاج العمل فى شركات عالمية.

جدول (١٣)

إذا عرض عليك عمل ماذا تفعل

إذا عرض عليك وظيفة في شركة عالمية ماذا تفعل		
	عدد	نسبة%
أقبلها بلا تردد	٣٧٦	٢٧,١%
أفكر فى موطن هذه الشركة وأهدافها	٣٥٢	٢٥,٤%
أقبل بشرط عدم ترك الوطن	٢٥٥	١٨,٤%
أخرى	٤٠٤	٢٩,١%
الإجمالي	١٣٨٧	

والأمر الذي يدعو للبهجة الممزوجة بالدهشة هو رفض أفراد العينة لأي تدخل خارجي من الأمم المتحدة في شئون مصر حتى لو حدث انتهاك لحقوق الإنسان بنسبة ٧٨%، (شكل ١٤)، وقد توافق فى ذلك أفراد العينة من حيث الطبقة والتعليم ومكان الإقامة.

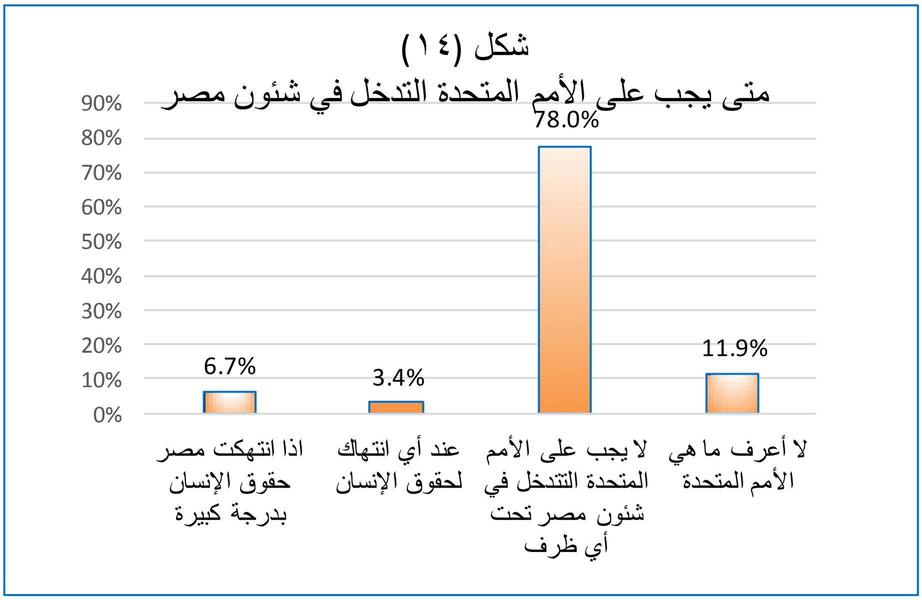

ونجد "مبحوث ١٢" وهو شاب وافق على التخلي عن الجنسية من قبل يرفض بقوة وفي موقف مغاير تماما لحديثه عن عدم جدوى الجنسية المصرية يقول:"تولع حقوق الإنسان أنا أرفض أي حد يتدخل في بلدي".وهنا يظهر حتى من كان يبدي ضيقه من الوطن يرفض المساس به بأي شكل وتؤكد "مبحوثة ١٤" ذلك بقولها:"لا أرضى طبعا الأمم المتحدة تتدخل إحنا نصلح الحكومة بالشعب إحنا هنجيب لنفسنا استعمار محدش من بره البلد يتدخل عندنا، دول عصابة دولية".وهنا نجد أن المصريين لازالوا متمسكين بالوطن حتى في ظل الجذب العولمى لهم، ورغم أن المواطنة ذات التوجه العالمي كانت واضحة لديهم إلا أنه ظل الارتباط بالوطن واضحاً وجلياً، وظلت ممارسة المواطنة في النطاق القومي أكثر جذبا وفاعلية لدى المصريين، برغم ما أظهره البحث من مشكلات تعترض سبيل تحقيق ممارسة فعالة ونشطة للمواطنة، إلا أن المصريين اظهروا تمسكا بتلابيب الوطن فجعلنا ننهى الدراسة بقول الشاعر:"بلادي وإن جارت على عزيزة وأهلي وإن ضنوا على كرام"(*).

عاشراً: مناقشة ختامية لنتائج البحث:

- أظهر البحث وجود أنماطا من المواطنة أطلقنا عليها: المواطنة الانسحابية لأنها تتضمن تقهقر متعمد وإحجام عن المشاركة في أي نشاط له طابع وطني، وقد أظهرت المقابلات أن أحد أسباب هذه الممارسة الانسحابية هو: إحساس المصريين من العينة بعدم الحصول على حقوقهم وبخاصة الحقوق الثابتة (Passive) التي أشار إليها "تومبسون" من حقوق العيش الأساسية من تعليم وصحة.... إلخ، وكذلك عدم كفاية الدخل، وقد كان الحل الأمثل لدى أغلب العينة هو: من الدولة وابتعد الجميع عن الحل الذاتي، أو ممارسة الحقوق والواجبات النشطة وأحجموا عن الانخراط السياسي والمشاركة الاجتماعية أو السياسية، وظهر هذا الشكل من الممارسة أكثر لدى ذوي التعليم الأعلى الذين أشاروا إلى أن التعليم أصبح غير مقدر ماديا النجاح أصبح له معايير أخرى، وهنا تصبح المواطنة النشطة أمام أزمة حقيقية حيث أنه وكما أشارت العديد من

*قائل هذا البيت "الشريف قتادة بو عزيز"

الدراسات (Aldenmy Sara, 2012) و(Namart, 2015) و (Frank, 2016) وغيرهما بأن التعليم من أهدافه الأساسية تفعيل قيم وممارسات المواطنة النشطة، وأن على الدولة أن تعمل على إدماج المواطنة النشطة من خلال تدريب الطلاب على ممارستها وتضمين قيمها في المدارس والجامعات، ولهذا فعندما نجد نتائج الدراسة الحالية تشير من خلال البحث الميداني إلى إن ممارسات المواطنة بشكلها النشط لم تُظهر انعكاسا إيجابيًا في علاقتها بمستوى التعليم، بل ظهر الانعكاس سلبيا بشكل أكبر، مما يؤكد على ضرورة إصلاح النسق التعليمي بما يتيح إكساب مفهوم المواطنة أهمية أكبر تنعكس على ممارسات المخرجات التعليمية لهذا النسق من طلاب، بل ومعلمين.

- أظهر الواقع الميداني كذلك إن هناك غيابا نسبيا لبعض الممارسات التي يمكن أن نعتبرها مؤشرات على المواطنة النشطة مثل دفع الضرائب كممارسة اقتصادية إلزامية حيث أظهر البحث بأن ما يقترب من نصف العينة لا يدفعونها بانتظام، إلا التي يجبروا على دفعها (كما أشارت المقابلات)، وإن كان السبب لدى الغالبية هو الحالة المادية السيئة التي يعيشون بها وهو ما أكدوا عليه، كما إن هناك ممارسات اجتماعية أخرى ارتبطت بعدم الفاعلية مثل اللامبالاة والسلبية والاهتمام بالمصلحة الفردية كما أشار أفراد العينة والتي ظهرت بشكل أكبر فى المجتمع الريفي الذي كان يتميز بالعلاقات الحميمية والتواصل الايجابي بين أفراده، وهذا أمر يحتاج للاهتمام بدراسة التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الريفي وأدت إلى انتشار تلك الممارسات السلبية، وقد اظهر البحث أيضًا بعض الممارسات التي تتعلق بالجانب القانوني كالإبلاغ عن تجاوزات الغير قبل احترامي للدستور وهي قضية تحتاج إلى ضبط العلاقة مع الآخر.
- لا مجال للتأكيد على قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بأنها من جوهر قيم المواطنة النشطة لهذا فقد سعت الدراسة الحالية للتعرف على أشكال ممارسة المواطنة وتفاعل المواطن مع الدولة في ضوء العدالة الاجتماعية والمساواة، حيث أظهر البحث ظهور شكل من أشكال "المواطنة المقهورة" التي كانت انعكاسا لعدم الإحساس بالمواطنة

الكاملة التي تتطلب المساواة الكاملة كما أشار (Heywood, 2005)، حيث لم يشعر المواطنون بأن فرص الارتقاء والهبوط المجتمعي مرتبطة بالإمكانيات والمواهب والقدرة على العمل الجاد، حيث أكدت النتائج "الميدانية" ما أشار إليه "توماس بيكتي" من التفاوتات الاجتماعية وانعدام المساواة واستمرار تركز الثروة له تأثير سلبي على أشكال المشاركة وبالتالي المواطنة التي يمارسها الأفراد، والتي أطلقنا عليها "المواطنة المقهورة" حيث ارتبطت تلك الممارسات بوجود النمط الأول من أنماط العدالة الاجتماعية وهو العدالة التصحيحية (زايد، ٢٠١٨) حيث أكد غالبية الأفراد من عينة البحث إلى انعدام العدالة والتفاوت الطبقي الحاد وتساوى فى تلك الرؤية سكان الريف والحضر والشباب وكبار السن والطبقات الاجتماعية المختلفة، وارتبط لديهم ذلك بأزمة في العلاقة بين المواطن والدولة والتأكيد على انتشار الفساد في كل مفاصل الدولة، مما عزز وجود هذا النمط من أنماط ممارسة المواطنة اللاتفاعلية الانسحابية والمقهورة.

- وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم الأشكال الانسحابية غير الفعالة والمقهورة للمواطنة، فإن النتائج الميدانية أكدت بأن مصر كوطن لازال يعني الكثير لأبنائه ورفض غالبية العينة أي تدخل خارجي في الوطن؛ أو المساس بالوطن بأي شكل، كما رفضت الغالبية التخلي عن الجنسية المصرية، أي:إن المواطنة المصرية الانسحابية أو حتى المقهورة انتصرت على المواطنة العولمية البراقة وظهرت " المواطنة ذات التوجه العالمي" فى بعدها القومي أكثر قوة من بعدها العالمي، وبهذا تكون تلك نقطة البدء لأبحاث جديدة وعمل جاد يعمل على زيادة الفاعلية والنشاط للمواطن المصري لتحقيق الشكل الأمثل في تفاعل المواطن المصري مع الوطن بحيث تظل معادلة المواطن مع الوطن متزنة، ومتعادلة في الحقوق والواجبات بلا إفراط أو تفريط من طرفي المعادلة.
- أظهر البحث الميداني بأن هناك هوة متسعة في علاقة المواطن والدولة وارتبطت هذه الهوة بانعدام الثقة لعدم ضمان الدولة للحقوق الاجتماعية ويؤدى غياب الثقة كميكانيزم اجتماعي لتحقيق التعاون والانسجام وتكوين رأس مال اجتماعي لغياب

الدافع للاندماج الاجتماعي والنشاط والفاعلية، وبهذا تأكدت الفكرة التي أشار إليها "زايد" حول وجود كوابح للاندماج الاجتماعي أدت إلى الانسحاب من الشأن العام، ومن ثم ظهور أنماط انسحابيه ومقهورة من المواطنة، تعمل على تقليص أشكال التفاعل النشط في كثير من الأحيان، وأنه للخروج من هذه الأزمة ربما هناك حاجة ملحة لنوع من المواطنة الوسيطة (Mediated Citizenship) بأن يستخدم التوسط لتمكين المواطنين وأن يكون أولئك الوسطاء من المواطنين النشطاء أو أعضاء المجتمع المدني كما أشارت بعض الدراسات، وذلك لإيصال صوت المواطن المصري؛ ومساعدته على أن يكون أكثر فاعلية ولا يتخذ المنحى الانسحابي السلبي من المواطنة، فيتحقق ما أكدته الدراسات من مزايا للممارسة النشطة للمواطنة من تكامل مجتمعي وتحسين لأداء الدولة ومشاركة فعالة وتكوين كوادر للقيادة، وغيرها من المزايا التي تتحقق حينما تتماشى المصالح الفردية للمواطن مع المصالح الجماعية للوطن إلى حد التماهي.

وأخيراً تخرج هذه الورقة البحثية بعدد من التوصيات فى ثلاثة اتجاهات:

١) **الدولة**: على الدولة التركيز وحماية الحقوق الاجتماعية للأفراد وذلك لتعزيز الثقة بين الفرد والدولة وإعادة الإحساس بالعدالة الاجتماعية والمساواة، حيث أن الغياب الواضح للحقوق الأساسية، يعرقل أي محاولة لتحقيق أي اندماج اجتماعي وتفاعل نشط للمواطنة فى ظل انسحاب الأفراد من الشأن العام لفقدان الثقة، من أجل البحث عن لقمة العيش أو من أجل رفض الواقع، ويجب أن تسعى الدولة لإعادة استدماج المواطنين من خلال عدم التهاون فى كل أنواع وأنماط الحقوق وعدم التبسيط فى أى من أشكالها، لتقليص الفجوة المتسعة فى علاقة المواطن والدولة وإعادة بناء جسور الثقة فحينها تصبح العدالة كإنصاف والحق يقابله واجب كما أشار "رولز" وتكون الطاعة هي الطريق وتصبح الفاعلية والنشاط هي أساس المواطنة.

٢) **المجتمع المدني**: يجب على مؤسسات المجتمع، تقديم أكبر قدر من المساندة للدولة، وان تظل العلاقة مابين المجتمع السياسي والمدني هي علاقة تكامل كما أشار "انطونيو

جرامشى"، كما على مؤسسات المجتمع المدني إفراز أنماط من المواطنة الوسيطة والدفع بالفاعلين النشطاء لتدريب المواطنين على الفاعلية والنشاط وجذبهم من دائرة التقهقر والانسحاب التي تجبرهم الظروف المجتمعية أو الطوعية إلى الدخول بها. وهو دور ليس عسير على مؤسسات المجتمع المدني.

٣) **المجال الأكاديمي**: أصبح هناك ضرورة لتوجيه المزيد من الأبحاث العلمية فى المجتمع المصري إلى دراسة الممارسات الفعلية للمواطنين؛ والتعرف على الكوابح التي قد تعيق محاولات التطوير والنهوض المجتمعي، وذلك لتحقيق الاستفادة المرجوة من الطاقة البشرية الجبارة الموجودة فى المجتمع المصري ويصبح الدولة والمواطن فى خدمة الوطن.

ويمكن هنا ان نقترح عدة قضايا بحثية تكون جديرة بالاهتمام وموضع لأبحاث جديدة:

(أ) دراسة كوابح المواطنة النشطة والاندماج المجتمعي.

(ب) دراسات حول تضمين مفهوم المواطنة فى البرامج التعليمية.

(ج) مفهوم العدالة الاجتماعية لدى المصريين.

(د) المجتمع المدني والمواطنة الوسيطة.

(هـ) ممارسات المواطنة فى الريف المصري.

(و) التغيرات الثقافية والاجتماعية فى الريف المصري.

قائمة المراجع:

١- ابتسام ناصيف منصور (٢٠١٦): مستوى حاجات طلبة كلية التربية جامعة دمشق للأخذ بمدخل التعلم الخدمي في إطار تعزيز المواطنة الفعالة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، سوريا، مجلد ٢٤، عدد ٤، سوريا.

٢- إبراهيم نوار (٢٠١٥): مانفستو جديد للعدالة الاجتماعية ثورة توماس بكيتي على النيوليبرالية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة السياسية، سلسلة شهرية.

٣- أحمد زايد وآخرون (٢٠٠٦): رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، كلية الآداب جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة.

٤- أحمد زايد (٢٠١٦): النظريات الاجتماعية المعاصرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٥- ـــــــ (٢٠١٨): المواطنة الهوية الوطنية والمسئولية الاجتماعية، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

٦- المهدي الشيبانى نعمان (٢٠١٢): الحقوق الاجتماعية بين الدولة والمواطن فى المجتمعات المعاصرة، المجلة الجامعة، العدد الرابع عشر، ليبيا.

٧- برتي السوتاري (٢٠١٥): النظرية الاجتماعية والواقع الإنساني، ترجمة وتقديم علي فرغلي، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة.

٨- بير بورديو (٢٠١٢): مسائل فى علم الاجتماع، ت هناء صبحي، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٩- جون رولز (٢٠٠٩): العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر ٢٠١٧): التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، جمهورية مصر العربية.

١١- دينا محمد حسن وفا (٢٠١٠): المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة.

١٢- زبيرى رمضان (٢٠١٢): مسئولية رأس المال الاجتماعى تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاى.

١٣- سارة أشرف (٢٠١٣): الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري، دراسة سوسيولوجية لتداعيات ثورة ٢٥ يناير، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

١٤- سعيد المصري (٢٠١٨): ملحمة المواطنة: من صكوك الوطنية إلى عولمة الحقوق الإنسانية، شرفات ٦، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، مصر.

١٥- سمية حيدر منصور (٢٠١٦): متطلبات نجاح التعليم الخدمي كمدخل معاصر في تربية المواطنة الفعالة في التعليم، المؤتمر السنوي الثالث والعشرين، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، كلية التربية، القاهرة، مصر.

١٦- على ليلة (٢٠٠٧) المجتمع المدني العربي " قضايا المواطنة وحقوق الإنسان"، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة.

١٧- علي جلبي (٢٠١٣): الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية الإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نسخة أولية، الدوحة، قطر.

١٨- محمد محمود سرحان (٢٠١١): برنامج مقترح لتنمية المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد ٣٠، جزء٢ ، مصر.

١٩- محمود الصغير (٢٠١٧): دور ثورة ٢٥ يناير في تفعيل قيم المواطنة النشطة لدى الشباب المصري "دراسة ميدانية مقارنة على الريف والحضر"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

٢٠- نيرة علوان (يناير ٢٠١٥): مفهوم الوطن والمواطنة بين النظرية والواقع، مجلة كلية الآداب الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٧٥، العدد (١)، وحدة النشر العلمي، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

21- AkarBassel (2016): Dialogic pedagogies in Educational setting for Active citizenship, social cohesion and peace building in Lebanon, Education, citizenship and Social justice, Vol. (11), No.1, Sage pub.co.uk.

22- Aldenmy I Sara, Wigg J Ulrika and Olson Maria (2012): Warries and possibilies in Active citizenship, Education, citizenship and social Justice, Vol 17, Issue 3 (Journals. Sage pub.com).

23- Bird Well Johnthan, Scott Ralph and Horley Edward (2013): Active citizenship, Education and service learning, Education, citizenship and social justice, 8 (2), Sage pub, UK.

24- Brannan Tessa, John Peter and Stoker Gerry (2006): Active citizenship and Effective public services and programmes, Urban studies, Vol. 43, No. 516.

25- HaccupTony (2015): Alternative Journalism As Active Citizenship, Sage pub, UK.

26- Heywood Andrew (2005): Political Theory, Palgrave Macmillanf, Third Edition.

27- Hinton Austin Kip (2015): Undocommented citizens: The civic engagement of Activist immigrants, Education, citizenship and social Justice, Vol. 10.

28- Hoskins L Bryony (2009): Measuring Active Citizenship through The development of composite Indicator, social Indicators Research, Vol. 90, Issue 3. (https://link.springer.com)

29- Kahveci, NiatGurel (May 2012): Role of social studies on Active citizenship and citizenship Education, paper presented at the annual meeting of Eighth Annual congress of Qualitative Inquiry, Urbana champaign , Urbana.(http://citiation.allacademic.com 9-10-2018)

30- Kearns Ade (1995): Active citizenship and local governance: Political and Geographical dimension, Political Geography, Vol. 14, Issue 2.(http://scinaps.io/papers 22-9-2018).

31- Kivisto peter and Faist Thomas (2000): citizenship Discourse, Theory and Transnational prospects, Black well, first published, UK.

32- LuntaKallio, Eva (2011): Finnish and French Conceptions of Active citizenship in Acompartative perspective "paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Las Vegas".(http://cittation.allacademic.com).

33- Marinetoo Michael (2003): Who wants to be an Active citizen?, Sociology, Vol. (37), Vol. 1, Sage publication, London.

34- NG, Reuben (2009): Social cohesion Among Asian youth, paper presented at Annual A Scientific meeting, Trinity college, Dublin, Ireland, (http://citiation.allacademic.com10-10-2018).

35- O'Brien Michael and SalonenTapio (2011): child poverty and child Rights meet active citizenship: A Newzealand and Sweden case study, childhood 18 (2). Sage pub, UK (chd.Sagepub.com).

36- Palumbo Mauro: Active Ageing and Active citizenship in liguria: A case study, Journal of Adult and continuing Education Manchester university press, Vol. 20, No.1.

37- Parekh Bhikhu (2008): A New Politics of Identity "Political Principles for An Inter dependent World, Palgrave Macmillan, China.

38- Reicherd Frank (2016): learning for Active Citizenship Are Australian Youth Discovering Demorcacy at school? Education, Citizenship and Social justice, Vol. 11 (2) (ecsji. Sage pub.com).

39- Scott John (2006): Sociology, The key Concept, Routledge, first published, New York.

40- Sharma A Namart (2015): Can Active citizenship be learned? Examining Content and Activities In a Teacher's Education Module Engaging with Gandhi and Makiguchi, policy futures in Education, Vol. 13 (3). (Sage pub. Com- 20/4/2018).

41- Tansey Larraine and Gallo Maria (2015): From Reflicative Volunteering to Active Citizenship? Acritical Analysis of European Youth pass competency frame work, paper presented at the Annual meeting of the Arnova's 44th Annual conference, Chicago. (http://citation.allacademic.com (10-10-2018)).

42- Turner Bryans (2000): Citizenship and Social theory; Sage publication, Third edition, London.

43- Vickery E. Amanda (July 2017): We are all in this struggle together: Toward And Active Communal Construct Of Citizenship, Urban Education. (Journals. Sage pub. com).